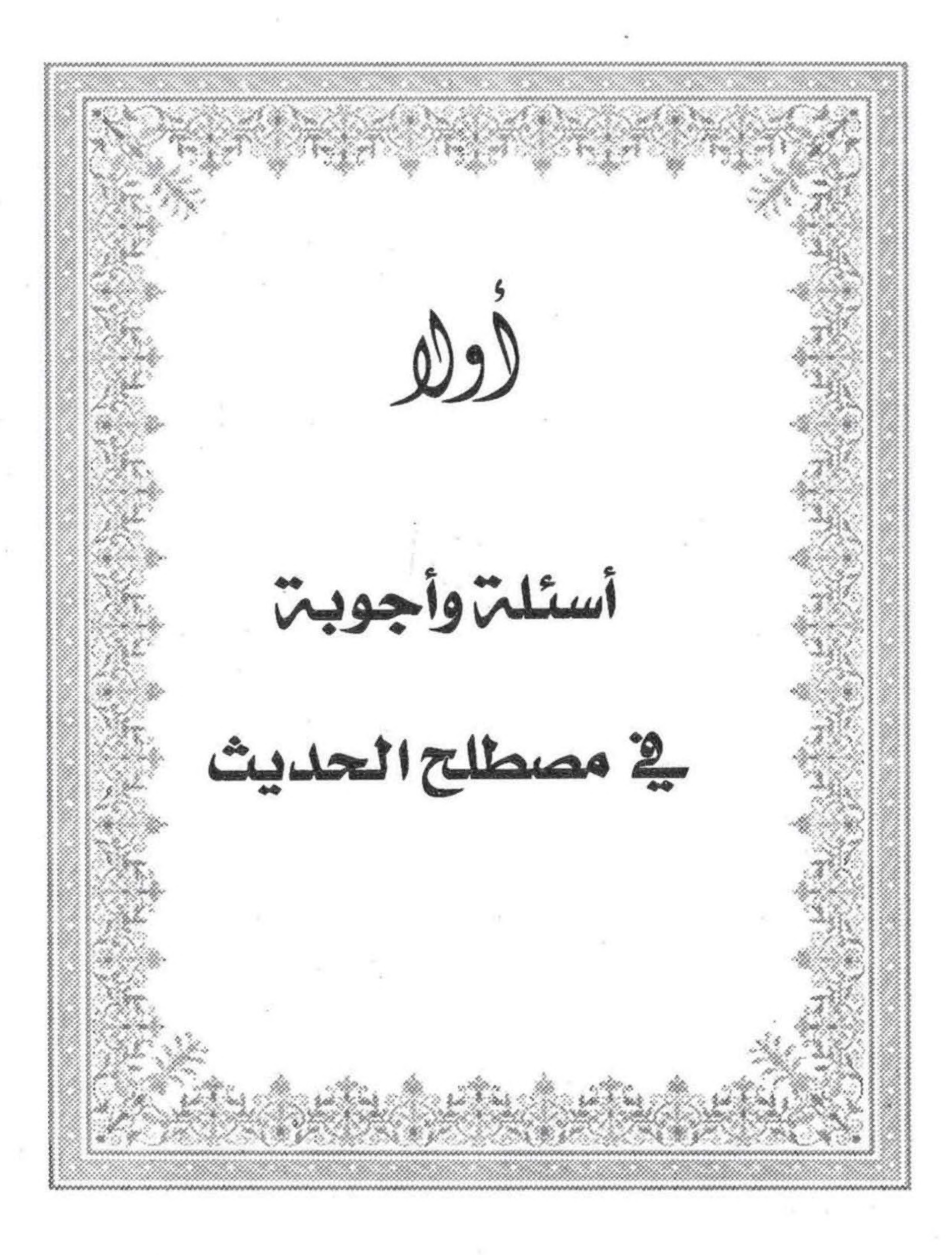


أولا

أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث

بسم الله الرحمن الرحيم

س ١ : اذكر طرفًا من أهمية علم الحديث؟

ج ١ : علم الحديث من أجل العلوم الشرعية ، إن لم يكن أجلها، فعليه وبه تقوم سائر العلوم الشرعية، ومن لم يكن عنده إلمام به أخطأ، وأوقع غيره فى الخطأ، وانحرف عن النهج السديد من حيث يشعر ، ومن حيث لا يشعر، سواءً كان مُفَسِّرًا أو فقيهًا أو أصوليًا أو واعظًا أو مؤرخًا.

● فقد تجد مُفَسِّرًا من المفسرين يفسر آيات من كتاب الله، ويجتهد فى تفسيرها غاية الاجتهاد، إلا أنه جانب الصواب بعد هذا الاجتهاد كله؛ وذلك لأنه بنى تفسيره للآيات على أحاديث ضعيفة ، أو موضوعة، أو أثرٍ لا يثبت عن قائله.

● وقد تجد فقيهًا يصول ويجول فى مسألة فقهية لتحريرها، ويحاول - قدر جهده - الوصول إلى الصواب فيها، ولكنه لا يُوفَّق ؛ لأنه بنى رأيه فيها على حديث ضعيف ، وهو لا يشعر.

● وكذلك بالنسبة لأهل الأصول، تجد فيهم - مثلاً - أصوليًا يؤصل قاعدة من القواعد التى تُبْنَى عليها الأحكام ، وتُؤَسَّسُ عليها مسائل من الدين، يُؤصلها على حديث ضعيف، فتأتى القاعدة وما ركب عليها بضررٍ على الدين أكثر من النفع الذى رجاه مؤسسها ومُؤَصِّلها.

● وما أكثر هذا فى الوعاظ، الذين يزعمون أنهم يقربون الناس إلى ربهم، ولا يشعرون أنهم يكذبون على رسول الله ﷺ، ويتقوّلون عليه ما لم يقل، بل ويكذبون على الله عز وجل؛ إذ ينسبون إليه ما لا يُحصَى مما لم يقله ـ سبحانه ـ من الأحاديث القدسية [1]، بعضها فيه الخطأ الصراح الذي يضاد قواعد أهل السنة والجماعة، وأصول الدين من الكتاب الحكيم والسنة النبوية المطهرة، فضلاً عما فيه من وصف الربّ سبحانه بما لم يصف به نفسه، فلا يبتعدون بأفعالهم هذه عن الوقوع تحت طائلة قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (١٤٤)﴾. [الأنعام: ١٤٤]

● أما المؤرِّخون، فحَدِّث ولا حرج، فقد قَلَّ فيهم الصالحون، وفشا فيهم الكذب، فَزَوَّرُوا التاريخ، وزَيَّفُوا الحقائق، وشَوَّهُوا جمال سيرة النبى ﷺ بما اختلقوه فيها ونسبوه إليها، فكان علم الحديث الحكَم فى ذلك كله، فجزى الله أهله خير الجزاء؛ إذ نافحوا عن سنة نبيهم ﷺ، وصحَّحُوا مسارات العلوم الشرعية، ونظفوا سقياها من كل شائبة ودخيلة، فعظَّم الله أجرهم، وغفر زلاتهم، ورفع درجاتهم، وأسكنهم فسيح الجنان.

● هذا طرف من أهمية علم الحديث ومصطلحه، ولو كان المجال هنا مجاله لأوردنا ما لا يتسع المقام هنا لبيانه، ولكن فى ذلك ذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

□ □ □

---

(١) انظر كتاب: «ضعيف الأحاديث القدسية» لأخينا أحمد العيسوى حفظه الله.

س ٢ : ما معنى الطَّريق (أو السَّنَد) ؟ وما معنى المَتن؟ مثّل لما تقول؟

ج٢ : **الطريق** : هو سلسلة الرجال الموصلة للمتن.

والمتن : هو ما ينتهى إليه السند من الكلام.

وكمثال لذلك : ما أخرجه البخارى، ومسلم، وأبو داود (واللفظ لأبى داود):

حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا تمنعوا إماء الله مساجد الله»**.

فقوله: (حدثنا سليمان بن حرب ،حدثنا حماد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر) هو السَّنَد، وقوله: **«لا تمنعوا إماء الله مساجد الله»** هو المتن.

❑ ❑ ❑

س ٣ : إلي كم قسم ينقسم الحديث من ناحية عدد الطرق؟

ج٣ : ينقسم الحديث من ناحية تعدُّدِ الطرق إلى قسمين:

١ ـ مُتَواتر.

٢ ـ آحاد.

❑ ❑ ❑

س ٤ : ما الحديث المُتَواتِر ؟

ج ٤ : هو الحديث الذي يأتى عن عدد كبير من الرواة (وذلك فى

كل طبقة من طبقات السند) يستحيل تَوَاطُؤُهم على الكذب، ويستندون إلى أمرٍ محسوس.

توضيحات وتنبيهات على التعريف:

١ ـ حدَّد بعضُ أهلِ العلمِ عددَ طُرُقِ المتواتر بالأربعة، وبعضهم عَيَّنَهُ بالخمسة، وبعضهم عَيَّنَهُ بالعشرة، وبعضهم بالأربعين، وبعضهم بالسبعين، إلى غير ذلك، والذى عليه الأكثر هو العدد الذى يحصل به اليقين.

عُزِيَ هذا القول إلى جمهرة أهل العلم. [راجع: «توضيح الأفكار» (ص ٢/ ٤٠٣)].

٢ ـ معنى يستندون إلى أمر محسوس كقولهم: حَدَّثَنَا، أو سَمِعْنَا، أو لَمَسْنَا.

❑ ❑ ❑

س ٥: إلى كم قسم ينقسم المتواتر؟ عرّف كلَّ قسم؟

ج٥: ينقسم المتواتر إلى قسمين:

١ ـ متواتر لَفْظِي، وهو: ما تواتر لفظُه.

٢ ـ متواتر مَعْنَوى.

قال السُّيوطى فى «تدريب الراوى» (٢/ ١٨٠): وهو أن ينقل جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب وقائعَ مختلفة، وتشترك فى أمرٍ يتواتر ذلك القَدْر المشترك، كما إذا نقل رجلٌ عن حاتمٍ مثلاً أنه أعطى جملاً، وآخر أنه أعطى فرسًا، وآخر أنه أعطى ديناراً، وهلم جرا، فيتواتر القدر المشترك بين إخبارهم، وهو الإعطاء؛ لأن وجوده مشترك من جميع هذه القضايا.

س ٦ : مثّل للأحاديث المتواترة اللفظية بأمثلة، وللمتواتر المعنوى بمثال.

ج٦ : مثال للمتواتر اللَّفْظِى حديث : «**من كَذَبَ علىَّ متعمداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ من النار**»، وحديث : «**نَضَّر الله امرأ سمع مقالتى فوعاها، ثم أداها كما سمعها**»، وحديث : «**من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتًا فى الجنة**».

ومثال المتواتر المعنوى أحاديث «رفع اليدين فى الدعاء».

❑ ❑ ❑

س ٧ : ما الكتب المؤلفة فى الأحاديث المتواترة؟

ج٧ : **وقفنا منها على:**

١ ـ «الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة» للسيوطى.

٢ ـ «نظم المتناثر فى الحديث المتواتر» للكِتَّانى.

❑ ❑ ❑

س ٨ : ما خبر الآحاد؟

ج٨ : الآحاد: ما ليس بمتواتر.

❑ ❑ ❑

س ٩ : إلى كم قسم ينقسم خبر الآحاد؟ وما هذه الأقسام؟

ج٩ : ينقسم خبر الآحاد إلى ثلاثة أقسام وهى:

١ ـ المشهور.

٢ ـ العزيز.

٣ ـ الغريب (الفرد).

❑ ❑ ❑

س ١٠ : ما الحديث المشهور (عند المحدثين)؟

ج١٠ : هو : ما رواه فى كل طبقــة ثلاثةٌ فأكثر من غــير أن ينتهى إلى التواتر، وقــيل: إنه يكفى أن يكون الراوى في الطبــقة الأولى «وهم الصحابة» أقل من ثلاثة.

❑ ❑ ❑

س ١١ : ما الحديث العزيز؟

ج١١ : هو : ما رواه فى كل طبقة اثنان، وقد يكون الحديث عزيزاً عن أحد الرواة ، وذلك إذا رواه عنه راويان.

❑ ❑ ❑

س ١٢ : ما الحديث الغَريبُ (الفَرْدُ)؟ اذكر مثالا له؟

ج١٢ : هو: ما انفرد بروايته راوٍ واحد.

ومثاله : حديث **«إنما الأعمال بالنيات»** تفرد به عن رسول الله ﷺ عمــر بن الخطاب، ورواه عن عمر عَلْـقَمة بن وقَّـاص اللَّيثِى، ورواه عن علقمة بن وقَّاص اللَّيثِى محمــدُ بن إبراهيم التَّيمِىّ، ورواه عن محمد بن إبراهيم التيمى يحيى بن سعيد الأنصارى.

❑ ❑ ❑

س ١٣ : ما الفرق بين حديث الآحاد ، والحديث المتواتر ، من ناحية القَبُول أو الرَّدِ (أو الصّحّة والضَّعْفِ)؟

ج١٣ : الحديثُ المتواترِ مقطوعٌ بصحته، أى مقبول قطعًا، أما حديث الآحاد فمنه الصَّحِيح المَقْبُول، ومنه الضَّعِيف المَرْدُود.

❑ ❑ ❑

س ١٤ - إلى كم قسم ينقسم الحديث من ناحية الصحة والضعف؟

ج ١٤ : الذى استقر عليه العمل، أن الحديث ينقسم إلى ثلاثة أقسام وهى :

١ ـ الصحيح .

٢ ـ الحَسَن .

٣ ـ الضعيف .

وقد كان أكثر المتقدمين على تقسيم الحديث إلى قسمين فقط، وهما : الصحيح والضعيف، والذى أدخل اصطلاح الحسن هو التِّرمِذى ـ رحمه الله ـ وكان قبله قليلاً ما يُطْلق.

❑ ❑ ❑

س ١٥ : عرف الحديث الصَّحِيح لِذَاتِهِ؟

ج ١٥ : هو : الحديث المُسْنَدُ الذي يتصل إسناده بنقل العَدْل الضَّابط عن العَدْل الضَّابط إلى منتهاه ، ولا يكون شاذًا ولا مُعَلَّلاً .

❑ ❑ ❑

س ١٦ : وضح التعريف السابق؟

ج ١٦ : **المتَّصِلُ** : ما سَلِمَ إسْنَادُهُ من سُقُوط فيه، بحيث يكون كل رجاله سمع ذلك الْمَرْوِىّ من الذى رواه عنه.

العَدْلُ : من له مَلَكَة تحمله على ملازمة التقوى والمُروءة.

الضَّبْطُ : ينقسم إلى قسمين:

١ ـ **ضبط صَدْر** : وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

٢ ـ **ضبط كِتَاب** : وهو أن يحفظ كتابه من وَرَّاقِى السُّوء.

الشَّاذُّ : هو مخالفة الثِّقَة لمن هو أوْثَقُ منه، هذا الذى استقر عليه العمل الآن.

المُعَلَّلُ : هو ما به عِلَّة قادحة [١]، وتنقسم العلة إلى قسمين:

١ ـ **علة قادحة** وكمثال لها: إسقاط ضعيف بين ثقتين ، قد سمع أحدهما من الآخر.

٢ ـ **علة غير قادحة** وكمثال لها: إبْدَالُ ثقة بثقة.

وكما هو واضح أن العلة القادحة تُضَعِّفُ الحديث وغير القادحة لا تُؤَثِّر على صحته.

❑ ❑ ❑

س ١٧ : بماذا يُرْمَز للعدل الضابط؟

ج ١٧ : يرمز للعدل الضابط برموز منها: أوثق الناس ـ ثِقَةٌ ثَبْتٌ ـ ثِقَةٌ مُتْقِنٌ ـ ثِقَةٌ حُجَّةٌ ـ ثقةٌ فَقِيهٌ ـ ثِقَةٌ ثِقَة ـ ثِقَةٌ ـ حُجَّةٌ.

---

(١) والعلة القادحة: هى سبب قادح مؤثر فى الحديث ، مع أن ظاهر الحديث السلامة.

س ١٨ : ماذا يعنى قول ابن مَعِين فى الرجل : « لا بأس بهِ » ؟

ج١٨ : قول ابن معين فى الرجل : «لا بأس به»، يعنى أنه ثقة.

❑ ❑ ❑

س ١٩ : من المُحَدّث الذى ضُعّفَ بسبب عدم ضبط الكتاب؟

ج ١٩ : هو سفيان بن وكيع، كان لـه وَرَّاقُ سُوءٍ يُدخِل فى كتبه ما ليس منها؛ فضُعِفَ بسببه.

❑ ❑ ❑

س ٢٠ : ما فائدة أصَحّ الأسانيد ؟

ج ٢٠ : **لها فوائد منها:**

١ ـ الاطمئنان على صحة الحديث.

٢ ـ تكون أحد المرجِّحات عند الاختلاف.

❑ ❑ ❑

س ٢١ : ما أصحُّ الأسانيد عند:

١ ـ أحمد بنْ حنبل.

٢ ـ البخارى.

ج٢١ : أصح الأسانيد عند أحمد: الزُّهْرِى، عن سالم، عن أبيه، وأصحها عند البخارى: مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

❑ ❑ ❑

س ٢٢ : ما أصح الأسانيد عن أبى بكر رضي الله عنه ؟

ج ٢٢ : أصح الأسانيد عن أبى بكر رضي الله عنه هو: إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبى حازم، عن أبى بكر.

□ □ □

س ٢٣ : ما أوْهَى الأسانيد عن الصديق، وعن علىّ رضي الله عنهم؟

ج٢٣ : أضعف الأسانيد عن الصديق : صدقة الدقيقى، عن فَرْقَد السَّبَخِى، عن مُرَّة الطَّيِّب، عنه . [انظر تدريب الراوى ج١ / ١٨٠].

وأضعف الأسانيد عن علىٍّ : عمرو بن شمر، عن جابر الجُعْفى، عن الحارث الأعور، عن علىٍّ.

□ □ □

س ٢٤ : أى هذه الاصطلاحات أعلى رُتبة: حديث صحيح - حديث صحيح الإسناد - حديث رجاله ثقات؟

ج٢٤ : أصحها الأول ، أى: حديث صحيح؛ وذلك لأنه قد يكون الحديث رجاله ثقات ، لكن فيهم من لم يَسْمَعْ مِمَّنْ فوقه، فيكون مُنْقَطِعًا، وقد يكون الحديث إسناده صحيحًا ، إلا أنه شاذ أو معلَّل.

□ □ □

س ٢٥ : من أول من اعتنى بجَمْع الصحيح؟

ج٢٥ : أول من اعتنى بجمع الصحيح : أبوعبدالله محمد بن إسماعيل البخارى، وتلاه صاحبه وتلميذه مسلم بن الحجاج النَّيْسَابُورى.

□ □ □

س ٢٦ : ما شَرْطُ كل من البخارى ومسلم لإخراج الحديث فى صحيحه؟

ج٢٦ : شرط البخارى المعَاصَرَة، واللُّقِىّ، أى: يكون الراوى عَاصَرَ شيخه، وثبت عنده سماعه منه، وشرط مسلم المُعَاصرة [زاد بعضهم مع إمكان اللُّقِى].

□ □ □

س ٢٧ : أيهما أصح البخارى أم مسلم ؟ وضح السبب؟

ج٢٧ : أصحُّهُمَا البخارى لأمور منها:

١ ـ كون شرط البخارى أشد من شرط مسلم؛ إذ أنه يشترط اللُّقِى.

٢ ـ الذين انفرد بهم البخارى دون مسلم، وتُكُلِّمَ فيهم ثمانون رجلا، بينما الذين انفرد بهم مسلم وتُكُلِّم فيهم مائة وستون رجلاً.
[راجع تدريب الراوى]

٣ ـ لم يكثر البخارى الإخراج لمن تُكلِّم فيه، وليس لواحد منهم نسخة كثيرة أخرجها كلها أو أكثرها إلا ترجمة عِكْرِمَة عن ابن عباس، بخلاف مسلم ، فإنه أخرج أكثر تلك النسخ كأبى الزُّبيْر عن جابر، وسُهَيْل بن أبى صالح عن أبيه، والعلاء بن عبدالرحمن عن أبيه.

٤ ـ إن الذين انفرد بهم البخارى ممن تُكُلِّم فيهم أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطَّلع على حديثهم، بخلاف مسلم، فإن أكثر من تفرد بتخريج حديثه ممن تُكُلِّم فيه ممن تقدم عن عصره، ولا شك أن المُحَدِّثَ أعْرَفُ بحديث شيوخه ممن تَقَدَّمَ عنهم.

٥ ـ إن البخارى يُخَرِّج عن الطبقة الأولى البالغة فى الحفظ

والإتقان، ويخرج عن الطبقة التي تليها فى طول الملازمة اتصالاً وتعليقًا، ومسلم يخرج عن هذه الطبقة أصولاً.

تنبيه:

فاق مسلم البخارى فى الصناعة الحديثية التى تتعلق بسياق الأحاديث وطرقها متتابعة، وشواهدها بعدها ونبَّه على اختلاف الألفاظ والزيادات الشاذة، وما أُبعد عن الصواب من قال:

لقد فاق البخارى صحَّةً كما

فاق فى حُسْنِ الصِّنَاعَةِ مُسلم

❑ ❑ ❑

س ٢٨: ما رأيكم فيمن يقتصر على الصحيحين دون غيرهما من كتب السنة، وهل البخارى ومسلم اشترطا إخراج كل صحيح؟

ج ٢٨: لا شك أنه مُجَانِبٌ للصَّوابِ، بل وَوَاقِعٌ فى الضلال لِرَدِّه سنة رسول الله ﷺ التى ثبتت فى غير البخارى ومسلم، فلم يشترط البخارى ومسلم إخراج كل صحيح، فقد نقل أهل العلم عن البخارى قوله: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ونقلوا عنه أيضًا: وتركت من الصحاح مخافة الطول، وقد صحَّح البخارى نَفْسُهُ أحاديثَ ليست فى صحيحه، وذلك يتضح بصورةٍ كبيرة فى سؤالات التِّرمِذى له، كما فى سنن التِّرمِذى، والعلل الكبير له.

ونقل أهل العلم عن مسلم كذلك ليس كل: شىء عندى صحيح وضعته ها هنا.

فلا شك إذن فى ضلال من اقتصر علي الصحيحين وَرَدَّ ما سواهما.

□ □ □

س ٢٩ : على أى شىء يُحمل قول الشافعى: «لا أعلم كتابًا في العلم أكثر صوابًا من كتاب مالك»؟

ج ٢٩ : هذا قاله قبل أن يُؤَلِّف البخارى ومسلم كتابيهما.

□ □ □

س ٣٠ : ما موضوع المستخرَج؟

ج ٣٠ : هو أن يعمد المُصَنِّفُ إلى الكتاب فيخرِّج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه فى شَيْخِهِ، أو مَنْ فَوْقَه، وشرطه : أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يَفْقِدَ سندًا يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من عُلُوٍّ أو زيادةٍ مهمة ، أو تصريح بتحديث أو تسْمِيَة من لم يُنْسَبْ أو غير ذلك.

□ □ □

س ٣١ : ما موضوع المُستدرَكِ؟

ج ٣١ : هو أن يعمد مصنفه إلى شرط صاحب كتاب، ويسحب هذا الشرط على أحاديث ليست فى الكتاب، فإذا انطبقت أدرجها فى كتاب ، وهذا يسمى مُسْتَدْرَك. كما فعل الحاكم مع البخارى ومسلم.

□ □ □

س ٣٢ : ما الموقف من مُستدرَكِ الحاكِم؟

ج ٣٢ : لا شك أن فيه ما هو صحيح، ولكن فيه أيضًا ما هو حسن

وضعيف، بل وموضوع، وينبغى التَيَقُّظ التَّام لكل ما تفرد به الحاكم. ولا يَغُرنَّكَ قول الحاكم : حديث صحيح الإسناد، وموافقة الذَّهَبى له، فالحاكم مُتَسَاهِلٌ جِدًا فى القضاء بالصحة، ولم يُنَقِّحْ كتابه، والذَّهَبِى كذلك مُتساهل فى هذا الباب، فكم من رجل يتكلم فيه الذهبى فى الميزان ، ويصحح حديثه فى تعليقه على المستدرك.

□ □ □

س ٣٣ : اذكر بعض الأخطاء التى يقع فيها الحاكم عند قوله: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه؟

ج٣٣ : يَعْمَدُ الحاكم ـ رحمه الله ـ مثلاً إلى سند فيه هُشَيْمٌ عن الزُّهْرِىّ ، فيقول فيه: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وذلك منه بناءً على أن هشيمًا والزهرى من رجال الشيخين، وكونهما من رجال الشيخين صحيح كما ذكر الحاكم ـ رحمه الله ـ لكن هنا نقطة وقع الحاكم بسببها فى الوهم، ألا وهى: أن هشيمًا ضعيف فى الزهرى خاصة، فلم يخرج البخارى ولا مسلم لهشيم عن الزهرى، وإنما أخرجا لهشيم عن غير الزهرى، وأخرجا للزهرى من رواية غير هشيم عنه؛ وذلك لأن هشيمًا كان قد دخل على الزهرى فأخذ عنه عشرين حديثًا ، فلقيه صاحب له وهو راجع ، فسأله رؤيتها ، وكان ثَمَّ ريح شديدة، فذهبت بالأوراق من يد الرجل، فصار هشيم يحدث بما عَلَقَ منها بذهنه، ولم يكن أتقن حفظها، فوهم فى أشياء منها ، ضعف فى الزهرى بسببها.

وكذلك القول فى سِمَاكِ عن عكْرِمَة فهو سندٌ ملفق من رجال الشيخين، فسماك من رجال مسلم، وعكرمة من رجال البخارى، فقوله: سماك عن عكرمة لا من شرط البخارى، ولا من شرط مسلم، ورواية

سماك عن عكرمة مضطربة ، فيقول الحاكم فى إسناد كسماك عن عكرمة: إنه على شرط الشيخين ، فيظهر وهمه فى ذلك.

فينبغى أن يحكم على كل حديث بما يستحق بعد النظر فى طرقه، وفى سنده ورواته.

❑ ❑ ❑

س ٣٤ : ما مراتب الحديث الصحيح ، وبماذا انتقدت؟

ج ٣٤ : قال جمع من أهل العلم: أعلاها مرتبة ما اتفق عليه الشيخان، ثم ما أخرجه البخارى، ثم ما أخرجه مسلم، ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه، ثم ما كان على شرط البخارى، ثم ما كان على شرط مسلم، ثم ما أخرجه الذين اشترطوا فى كتبهم الصحة، وانتقد هذا الترتيب بأن المتواتر أعلاها صحة، ودفع هذا الانتقاد بأن المتواتر ليس من مباحث الإسناد، فهو خارج من البحث ، فهو صحيح بلا بحث.

وانتقدت أيضًا بأن ما رواه الجماعة أعلى صحة مما أخرجه الشيخان، ودفع بأن من لم يشترط الصحة لإخراج الحديث لا يزيد إخراجه للحديث صحة ، ولكن يظهر أن ما أخرجه الجماعة ينبغى أن يكون أعلى رتبة من المتفق عليه، فالبخارى ومسلم داخلان فى الجماعة.

❑ ❑ ❑

س ٣٥ : ماذا تعرف عن (مَجْمَع الزوائد)؟

ج ٣٥ : هو كتاب جمع زوائد ستة كتب وهى: مسند أحمد، وأبى يَعْلَى، والبزَّار ، ومعاجم الطَّبَرَانِى الثلاثة (الكبير والأوسط والصغير) على الكتب الستة (الأمهات).

س ٣٦ : ما سنن النَّسائي المعدودة في الكتب الستة؟

ج ٣٦ : هى السنن الصغرى (المُجتَبى).

❑ ❑ ❑

س ٣٧ : لماذا انتقى النَّسائي السنن الصغرى من السنن الكبرى؟

ج ٣٧ : بناءً على طلب أمير الرملة منه بانتقاء الصحيح من السنن الكبرى.

❑ ❑ ❑

س ٣٨ : ما شرط النَّسائي في كتابه؟

ج ٣٨ : لا يترك راويًا إلا إذا اجتمع الجميع على ترك حديثه، وفَسَّر ابن حجر الجميع بطبقتى المتشدِّدين والمتوسطين، فقال: إنما أراد بذلك إجماعًا خاصًا ، ثم ذكر الذى فحواه ما تقدم.

❑ ❑ ❑

س ٣٩ : اذكر بعض المُتَشَدّدِينَ والمُتَوَسّطِينَ؟

ج ٣٩ : **أمثلة للمتشددين** : شُعْبَةُ ـ يَحْيى القطَّانُ ـ يحيى بن مَعِين ـ أبو حاتِم.

المتوسطين: سفيان الثَّورِىُّ ـ عبدالرحمن بن مَهْدِى ـ أحمد بن حَنْبل ـ البُخَارىُّ.

❑ ❑ ❑

س ٤٠ : ما شرط الترمذي؟

ج ٤٠ : قال الترمذى ـ كما نقل عنه فى شروط الأئمة الخمسة للحازمى ص ٥٦ ـ : ما أخرجت فى كتابى إلا حديثًا عمل به الفقهاء.

□ □ □

س ٤١ : اذكر مقاصد الأئمة الخمسة في تخريجهم للحديث؟

ج ٤١ : فى شروط الأئمة الخمسة قال: وأما فَرْقُ ما بين الأئمة الخمسة من القصد:

● فغرض البخارى تخريج الأحاديث الصحيحة المتصلة واستنباط الفقه والسيرة والتفسير ، فذكر عَرَضًا الموقُوفُ والمُعَلَّقُ ، وفَتَاوى الصحابة والتابعين، وآراء الرجال ، فتقطعت عليه متون الأحاديث وطرقها فى أبواب كتابه.

● وقصد مسلم تجريد الصحاح بدون تعرض للاستنباط ، فجمع أجود ترتيب ، ولم تتقطع عليه الأحاديث.

● وَهِمَّة أبى داود جمع الأحاديث التى استدل بها فقهاء الأمصار ، وبنوا عليها الأحكام ، فصنف سننه، وجمع فيها الصحيح والحسَنْ واللَّيْنُ والصَّالِحُ للعمل، وهو يقول: ما ذكرت فى كتابى حديثًا أجمع الناس على تركه. وما كان منها ضعيفًا صرَّح بضعفه، وما كان فيه علة بينها ، وترجم على كل حديث بما قد استنبط منه عالم ، وذهب إليه ذاهب، وما سكت عنه فهو صالح عنده، وأحوج ما يكون الفقيه إلى كتابه.

● مَلْمَحُ الترمذى الجمع بين الطريقتين ، كأنه استحسن طريقة

الشيخين حيث بينا وما أبهما، وطريقة أبي داود ؛ حيث جمع كل ما ذهب إليه ذاهب، فجمع كلتا الطريقتين ، وزاد عليهما بيان مذاهب الصحابة والتابعين، وفقهاء الأمصار، واختصر طرق الحديث ، فذكر واحدًا وأومأ إلى ما عداه ، وبين أمر كل حديث من أنه صحيح أو حَسَنٌ أو مُنْكَرٌ، وبين وجه الضعف ، أو أنه مُستَفِيضٌ أو غريبٌ.

● قال الترمذى: ما أخرجت فى كتابى هذا إلا حديثًا عمل به بعض الفقهاء، سوى حديث: «**فإن شرب فى الرابعة فاقتلوه**»، وحديث: «**جمع بين الظهر والعصر بالمدينة من غير خوف ولا سفر**».

❑ ❑ ❑

س ٤٢ : اذكر طرفًا من طريقة عمل الترمذى في سننه؟

ج٤٢ : ربما أنه يسلك مسلك الإمام مسلم فى بعض الأحيان، فقد نص مسلم على أنه ربما أخرج الحديث فى صحيحه من طريق ضعيف، لِعُلُوِّه ، والحديث معروف عند أئمة هذا الشأن من طريق العُدول ، ولكن بإسناد نَازِلٍ.

وفى شرح مسلم أنه أنكر أبو زُرْعَة عليه - أى على مسلم - روايته فى صحيحه عن أسْبَاط بن نصر، وقُطْن بن نُسَير ، وأحمد بن عيسى المصرى، فقال مسلم: إنما أدخلت من حديث أسْبَاط وَقَطَن وأحمد، ما قد روى الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إلىَّ عنهم بارتفاع، ويكون عندى برواية أوثق منهم بنزول، فأقتصر على ذلك، وأَصْلُ الحديث معروفٌ من رواية الثقات . انتهى [توضيح الأفكار: ١/ ١٧١].

❑ ❑ ❑

س ٤٣ : هل نسخ الترمذى كلها واحدة؟ برهن على قولك؟

ج٤٣ : ليست كلها واحدة، ففى بعضها حسن، وفى بعضها حسن صحيح فى الحديث الواحد، مثال ذلك حديث: «**الصلح جائز بين المسلمين**»، قال الصنعانى فى توضيح الأفكار: لم يتبعه الترمذى بتصحيح ولا تحسين، وفى كثير من النسخ حسن صحيح.

❑ ❑ ❑

س ٤٤ : ماذا قال ابن حَزْمٍ فى الترمذى؟ وبماذا رد عليه العلماء؟

ج ٤٤ : ذكر الذهبى: أن ابن حَزْمٍ فى كتابه «الإيصال» قال فى الترمذى: إنه مجهول، وكذا ذكر ابن حجر، ورد العلماء على ابن حزْمٍ قوله، فقال ابن حجر : أما ابن حزم، فنادى على نفسه بعدم الاطلاع، وذلك لما وصف به ابنُ حزمٍ التِّرْمِذيَّ ـ رحمه الله ـ حينما وصفه بالجَهَالَةِ.

وقد أشار أحمد شاكر في مقدمته للترمذى إلى أن الذهبى قد يكون وهم ، وتبعه ابن حَجَرٍ فى نسبته هذا القول إلى الترمذى؛ فإن ابن حَزْمٍ أخرج للترمذى حديثًا فى «المُحَلَّى» (٩/ ٢٩٧)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تضعيفًا.

❑ ❑ ❑

س ٤٥ : ماذا يعنى البَيْهَقِيُّ والبَغَوِيُّ بقولهما: أخرجه البخارى؟

ج ٤٥ : يعنيان أن البخارى أخرج أصل الحديث.

س ٤٦ : عرف المَجْهُول؟

ج ٤٦ : **تنقسم الجهالة إلى نوعين**: جَهَالَةُ عَيْنٍ - جَهَالَةُ حَالٍ.

مَجْهُولِ العَيْنِ: هو من روى عنه راوٍ واحد ، ولم يُوثِّقْهُ مُعْتَبَرٌ.

مَجْهُولُ الحَالِ (أو الوَصْفِ) : هو من روى عنه راويان فأكثر، ولم يوثقه مُعْتَبَرٌ.

ومجهول العين فى الغالب لا يصلح فى الشواهد ، ولا فى المتابعات ، بينما مجهول الحال يصلح فى الشواهد والمتابعات.

وقد تساهل بعض أهل العلم فى جهالة التابعين ، ورقوا أحاديث بعض من جُهلت حاله من التابعين إلى الحسن ، بل وإلى الصحة، برهانهم فى ذلك قول رسول الله ﷺ : «**خير الناس قرنى، ثم الذين يلونهم..**».

❑ ❑ ❑

س ٤٧ : ما حكم حديث المُختلِط الثقة؟

ج ٤٧ : يبحث عن الرواة عنه قبل الاختلاط، والرواة بعد الاختلاط، ويصحح حديث من روى عنه قبل الاختلاط، ويتوقف فى حديث من روى عنه بعد الاختلاط.

❑ ❑ ❑

س ٤٨ : ما رتبة ابن حِبَّان والعِجْلى في توثيق المَجَاهِيل؟

ج ٤٨ : ابن حِبَّان والعِجْليّ متساهلان في تَوْثِيق المجاهيل.

❑ ❑ ❑

س ٤٩ : ما مراتب توثيق ابن حبّان كما ذكرها المُعَلِّمِيُّ في كتابه «التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل»؟ وهل تَعقبت بشيء؟

ج ٤٩ : قال المُعَلِّمِيُّ ـ رحمه الله ـ «التنكيل» (١/ ٤٥٠): والتحقيق أن توثيقه (يعنى توثيق ابن حِبَّان) على درجات:

الأولى: أن يُصَرِّح به كأن يقول: «كان متقنًا» أو «مستقيم الحديث» أو نحو ذلك.

الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم.

الثالثة : أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث ، بحيث يعلم أن ابن حِبَّان وقف له على أحاديث كثيرة.

الرابعة : أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذلك الرجل معرفة جيدة.

الخامسة: ما دون ذلك.

فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرابعة صالحة، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل، والله أعلم.

انتهى كلامه رحمه الله .

هذا وقد علَّق الشيخ ناصر الدين الألبانى ـ رحمه الله ـ على هذا الكلام بقوله:

قلت: هذا تفصيل دقيق يدل على معرفة المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ وتمكنه من علم الجرح والتعديل، وهو ما لم أره لغيره فجزاه الله خيرًا

غير أنه قد ثبت لديّ بالممارسة أن من كان منهم من الدرجة الخامسة، فهو على الغالب مجهول لا يعرف، ويشهد لذلك صنيع الحفاظ كالذهبى والعَسْقَلانى وغيرهما من المحققين، فإنهم نادرًا ما يعتمدون على توثيق ابن حِبَّان وحده ممن كان فى هذه الدرجة والتى قبلها أحيانًا، ولقد أجريت لطلاب الجامعة الإسلامية فى المدينة المنورة يوم كنت أستاذًا للحديث فيها (سنة ١٣٨٢هـ) تجربة عملية فى هذا الشأن فى بعض الدروس (الأسانيد) فقلت لهم: لنفتح على أى راوٍ فى كتاب خُلاصَة تَذْهيب الكمال تفرد بتوثيقه ابن حِبان، ثم لنفتح عليه فى الميزان (للذهبى) والتقريب (للعسقلانى) ، فسنجدهما يقولان فيه: (مجهول)، أو (لا يعرف)، وقد يقول العسقلانى فيه: (مقبول) يعنى لَين الحديث ، ففتحنا على بضعة من الرواة تفرد بتوثيقهم ابن حِبَّان فوجدناهم عندهما كما قلت، إما مجهول ، أو لا يعرف، أو مقبول.

هذا وقد تعقب عداب الحمش فى رسالته (رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل ص ٦٩) بقوله: إن هذا الكلام على إطلاقه من الشيخين فيه نظر؟!

فالرواة المترجمون فى كتاب الثقات قسمان: قسم انفرد ابن حِبَّان بالترجمة له، أو كان اعتماد من ترجمه بعده عليه، وهؤلاء يزيد عددهم على ألفى ترجمة فى الكتاب، والقسم الثانى: الرواة الذين اشترك مع غيرهم فى الترجمة لهم ، وهؤلاء صنفان:

الصنف الأول: الرواة الذين أطلق عليهم ألفاظ الجرح والتعديل، وهؤلاء يقرب عددهم من ثلاثة آلاف راوٍ.

وقد تعددت ألفاظ النقد وتباينت دلالاتها كما قدمت بعض ذلك

فبينما تجده يصف الرجل بالحفظ والإتقان أو الوَثَاقَة أو الصدق أو استقامة الحديث، إذا بك تجده يصف الرجل بأنه قد يُخْطئ أو يُخْطئ أحيانًا، أو يُخطئ كثيرًا، أو يخطئ ويخالف، أو يخطئ ويُغْرِبُ، ويُدَلِّسُ ويخالف.

والرواة الذين يُصَرِّح فيهم بالتوثيق ليسوا على درجة واحدة فى نفس الأمر فى كل مصطلحات التوثيق.

فقد وجدته وصف خمسة وخمسين رجلاً بالإتقان بيد أننى لم أجد لغيره كلامًا فى ثمانية منهم، والذين وجدت لهم تراجم كانوا جميعًا من الحفاظ أو الثقات.

أما لفظ (مستقيم الحديث) وما دار فى فالكه فقد أطلقه ابن حِبَّان على ستةٍ وخمسين راويًا ومائتى راوٍ، وقد جاءت ألفاظه الدالة على الاستقامة متعددة، فتارة يصف الراوى بأنه مستقيم الحديث جدًا، وتارة يصفه بأنه مستقيم الأمر فى الحديث، وتارة يُقَيِّد الاستقامة بشروط فيقول مثلا: مستقيم الحديث إذا روى عن الثقات، أو إذا روى عنه الثقات، وتارة يقول: روى أحاديث مستقيمة ، وأنه مستقيم الحديث يُغْرِبُ، ومستقيم الحديث ربما أخطأ. كما أطلق عبارات أوضَحَتْ لنا مقصوده من الاستقامة، ولكنه أكثر ما أطلق هذا المصطلح بلفظ (مستقيم الحديث) مُجَرَّدًا، وله ألفاظ أخرى مشابهة ، ولكنها قليلة.

وقد وجدت فيمن وصفه ابن حِبَّان بأنه (مستقيم الحديث) الحافظ والثقة والصَّدوق، ووجدت فيهم المَجْرُوح والمُضَعَّف والمَجْهُول حسب اصطلاح المتأخرين، وقد كانت ألفاظ النقد التى أطلقها ابن حِبَّان فى كتابيه (الثقات والمجروحين) تسعة عشر لفظًا ومائتى لفظ درستها جميعًا دراسة نقدية فى رسالتى سالفة الذكر، وأعددت لها ملاحق خاصة

بألفاظها، ولذلك فإننى أرى أن هذه الإطلاقات من فضيلة الشيخ اليمانى ـ رحمه الله ـ عامة وعائمة.

وما ذكره فضيلة الشيخ الألبانى من أن كلام الشيخ المُعَلَّمِى (تفصيل دقيق) ، غير دقيق ولا مفيد فى التحقيق العلمى شيئًا.

انتهى المراد من كلام عداب الحمش.

❑ ❑ ❑

س ٥٠ : ما درجة الترمذى في التصحيح؟

ج ٥٠ : الترمذى معروف بالتساهل فى التصحيح، فينبغى أن تُتَتَبَّع الأحاديث الموجودة فيه، ويحكم عليها بما تستحق، وقد شرع فى هذا الشيخ أحمد بن شاكر ـ رحمه الله ـ ولكن أعجلته المنية.

❑ ❑ ❑

س ٥١ : ما الفرق بين المسانيد، وكتب السنن، والمعاجم أيهما أصح؟

ج ٥١ : المَسَانِيدُ فيها ذكر كل صحابى ومروياته، وكذلك المَعَاجِم إلا أن فيها الصحابة مرتبون على حروف المعجم باستثناء العشرة المبشرين بالجنة [1] فهم مقدمون، أما كتب السنة فهى مرتبة على الأبواب الفقهية فيذكرون الترجمة للباب، ثم يذكرون ما وقع لهم فى هذه الترجمة من

---

(١) المبشرون بالجنة من أصحاب النبى ﷺ كثير، ولكن المراد بالعشرة : هم الذين جمعهم حديث واحد لرسول الله ﷺ ، وهم: أبو بكر ، وعمر ، وعثمان، وعلى، وطلحة، والزبير، وسعد بن أبى وقاص، وعبدالرحمن بن عوف، وأبوعبيدة ، وسعيد بن زيد.

حديث أى صحابى كان، وينبغى أن يعلم أن المسانيد والمعاجم كتب سنة أيضًا، من ناحية احتوائها على أحاديث رسول الله ﷺ، وأما من ناحية الصحة ففى الغالب أن كتب السنة ـ المرتبة على الأبواب الفقهية ـ أكثر صحة إذ إن مؤلفيها يتحرون ما يشهد لتراجمهم، ولكن لا يعنى هذا أن كل حديث فى كتب السنة ـ المرتبة فقهيًا ـ أصح من كل حديث فى المسانيد والمعاجم، ولكن الأمر نسبىٌّ أغلبى ، والله أعلم.

❑ ❑ ❑

س ٥٢ : اذكر بعض الشروح للكتب الآتية:

صحيح البخارى ـ صحيح مسلم ـ سنن أبى داود ـ سنن الترمذى ـ سنن النسائى ـ موطأ مالك ـ مسند أحمد

ج٥٢ :

الكتاب	شرحه
صحيح البخارى	فَتْحُ البَارِىّ ـ عُمْدَةُ القَارِئ
صحيح مسلم	النَّووى ـ الْمُفْهِم شرح مسلم للقُرْطُبى،
سنن أبى داود	عَوْنُ المَعْبُودِ ـ بَذْلُ الْمَجْهُودِ
سنن النسائى	زَهْرُ الرُّبى
سنن الترمذى	تُحفَةُ الأَحْوَذِىّ
موطأ مالك	التَّمْهِيدُ ـ الاسْتِذْكَارُ
مسند أحمد	الفَتْحُ الرَّبَانِىّ

❑ ❑ ❑

س ٥٣ : عرف الخبر الموضُوعَ؟

ج ٥٣ : هو المُخْتَلَقُ المصنوع الذى نسبه الكذَّابُون المُفْتَرُونَ إلى رسول الله ﷺ.

□ □ □

س ٥٤ : ما الشواهد التى تشير إلى أن الخبر موضوع؟

ج ٥٤ : **على ذلك شواهد منها :**

١ ـ إقرار واضعه بالوضع، كما أقر نوح بن أبى مريم والمُلَقَّبُ بنوح الجَامِعِ، أنه وضع على ابن عباس أحاديث فى فضائل القرآن سورة سورة.

٢ ـ ما يَنْزِل منزلة الإقرار كأن يُحدِّث عن شيخ بحديث لا يُعرف إلا عنده، ثم يسأل عن مولده، فيذكر تاريخًا معينًا ، ثم يتبين من مقارنة تاريخ ولادة الراوى بتاريخ وفاة الشيخ المَرْوى عنه أن الراوى ولد بعد وفاة الشيخ، أو نحو ذلك، كما ادعى مأمون بن أحمد الهَرَوِى أنه سمع من هشام بن عَمَّار فسأله الحافظ ابن حِبَّان: متى دخلت الشام؟ قال: سنة خمسين ومائتين، فقال له: فإن هشامًا الذى تروى عنه مات سنة ٢٤٥، فقال: هذا هشام بن عمار آخر.

٣ ـ قرائن فى الرَّاوى أو المَرْوِى ، أو فيهما معًا، كالحَنَفِى الذى يروى حديثًا فى ذم الشافعى، والثناء على أبى حنيفة [يكون فى أمتى رجل يقال له محمد بن إدريس أضر على أمتى من إبليس . . . وأبو حنيفة سراج أمتى. . .] أو غير ذلك، راجع تعليق الشيخ أحمد بن شاكر على الباعث الحثيث.

٤ ـ ركاكة اللفظ وفساد المعنى والمجازفة الفاحشة.

٥ ـ مخالفة صريحة لما ورد فى الكتاب والسنة الصحيحة، فإذا وجد شىء من ذلك وجب البحث وراء الحديث بدقة حتى نقف على حقيقته.

□ □ □

س ٥٥ : هل تجوز رواية الحديث الموضوع؟

ج ٥٥ : لا تجوز رواية الحديث الموضوع إلا للتحذير منه والتنبيه عليه، قال رسول الله ﷺ : **«من حدث عنى بحديث يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»** رواه مسلم.

وقال ﷺ : **«الدين النصيحة! قلنا: لمن؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله..»**.

□ □ □

س ٥٦ : اذكر بعض أقسام الوَضَّاعين؟

ج ٥٦ : منهم زَنَادِقَة أظهروا الإسلام وأبطنوا الكفر، ومنهم أهل البدع والأهواء، كالرَّافِضة ، والخَطَّابيَّة، يضعون أحاديث تُعزِّز مذاهبهم الباطلة، ومنهم المنتسبون إلى الزهد يضعون أحاديث يُرغِّبُون بها الناس ، ويُرَهِبُونهم بزعمهم، ومنهم القُصَّاصُ، ومنهم علماء السلاطين الذين يضعون الأحاديث إرضاءً لحكامهم.

□ □ □

س ٥٧ : اذكر بعض الكتب المؤلفة للأحاديث المَوْضُوعة؟

ج ٥٧ : منها : الأباطيل للجوزقانى، والموضوعات لابن الجوزى، واللآلئ المصنوعة، وكراسة الرغبى الصنعانى اللغوى، والفوائد المجموعة

للشوكانى، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للشيخ ناصر الألبانى، وكذلك الكتب المؤلفة فى الضعفاء.

❑ ❑ ❑

س ٥٨ : ما مدى تَثَبُّت ابن الجوزى فى كتابه المَوْضُوعات؟

ج ٥٨ : ابن الجوزى مُتَسَرِّع بالحكم على الحديث بالوضع، وقد حكم على حديث أبى هريرة مرفوعًا : «**إن طالت بك مدة أوشك أن ترى قومًا يغدون فى سخط الله، ويروحون فى لعنته، فى أيديهم مثل أذناب البقر**».

والحديث فى صحيح مسلم ، وانظر السؤال التالى وإجابته.

❑ ❑ ❑

س ٥٩ : ماذا تعرف عن كتاب (القول المُسَدَّد في الذّبّ عن مسند أحمد)؟

ج ٥٩ : هو كتاب ألفه الحافظ ابن حجر ، ذكر فيه أربعة وعشرين حديثًا من مسند أحمد ذكرها ابن الجوزى فى الموضوعات ، وحكم عليها بذلك، ورد عليه ابن حجر ودفع قوله.

❑ ❑ ❑

س ٦٠ : اذكر بعض أسماء الوَضَّاعِين؟

ج ٦٠ : منهم نوح بن أبى مريم الملقب بنوح الجامع، ومقاتل بن سليمان البَلْخِىّ العالم بالتفسير، وغِيَاث بن إبراهيم النَّخَعِىّ، ومحمد بن سعيد المَصْلُوب.

❑ ❑ ❑

س ٦١ : هل تبرأ الذمة بذكر سند الحديث الضعيف مع عدم التنبيه على ذلك؟

ج ٦١ : لا تبرأ الذمة إلا إذا كان ذلك بين أهل العلم بالأسانيد، أما العوام فلا يجوز التلبيس عليهم، وقد كنت يومًا أصلى الجمعة فى بعض المساجد الكبرى، والمسجد على أشده فى موسم الحج، وإذا بالخطيب يخطب فى خطبته قال: قال رسول الله ﷺ : «**جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم**» .

فحدثته بعد هذه الخطبة ، وأوضحت له أن الحديث لا يثبت عن رسول الله ﷺ، فقال لى: وهل قلت: إنه صحيح؟! انظر كيف يهرب من البشر، ويظن أنه نجا، والله من ورائه محيط .

□ □ □

س ٦٢ : من هم مظنة الأحاديث الضعيفة والموضوعة في هذا الزمان؟

ج ٦٢ : أغلبهم الصوفية، وبعض الجماعات والفرق المنبثقة عنهم والتى تدعو فى نهاية أمرها إلى التصوف الصريح، وقد أَكْثَرَتْ هذه الطوائف من الكذب على رسول الله ﷺ من حيث لا يشعرون، ولَبَّسَتْ على المسلمين أمر دينهم، بل ونصبوا العداء لمن أراد أن يتفقه فى الدين، ومن جملتهم أيضًا جماعة الوعاظ، الذين لا يبالى أغلبهم بصحة الحديث من ضعفه، وجزى الله الشيخ عبدالحميد كشك على ما قدم من خير للإسلام ، وعلى ما هدى الله على يديه من شباب، ونسأل الله أن يعفو عنه لتحديثه بالأحاديث الضعيفة التى لا تثبت عن رسول الله ﷺ ، فقد أكثر منها، نسأل الله أن يعيننا وإياه على تحرى الصدق والدفاع عن سنة رسول الله ﷺ، وتنقيتها مما ليس منها، ونهيب بكل أئمة المساجد

وجمهور الوعاظ والقصاصين ألا يتحدثوا عن رسول الله ﷺ إلا بما صح عنه.

□ □ □

س ٦٣ : عرّف الحديث الحَسَن وهل يُحتَجُّ به؟

ج ٦٣ : هو نفس تعريف الصحيح، إلا أنه فى رجاله من هو خفيف الضَّبْطِ، ويحتج به.

□ □ □

س ٦٤ : بماذا يُرمز لخفيف الضَّبْط فى التقريب (تقريب التهذيب)؟

ج ٦٤ : يُرمز لخفيف الضبط برمز : صدوق ـ لا بأس به ـ صدوق يهم.

□ □ □

س ٦٥ : من الذى أدخل اصطلاح الحسن؟

ج ٦٥ : هو الترمذى[1] .

□ □ □

س ٦٦ : ما شروط الترمذى للحسن؟

ج ٦٦ : **شروط الترمذى للحكم بالحسن هى :**

١ ـ أن لا يكون فى إسناده متهم بالكذب.

٢ ـ أن لا يكون شاذاً.

٣ ـ أن يُروى من غير وجه.

---

(١) وقد سبق الترمذىَّ البخارىُّ وأبو حاتم الرازى إلي هذا الاصطلاح وغيرهما، ولكنه انتشر واشتهر فى كتب الترمذى

س ٦٧ : ما درجة الترمذى فى التصحيح والتحسين؟

ج٦٧ : الترمذى متساهل بالتصحيح والتحسين، فينبغى أن لا يُعتمد على قوله، بل يُراجع كل حديث فيه، ويُحكم عليه بما يستحق.

❑ ❑ ❑

س ٦٨ : ما معنى قول الترمذى : حَسَنٌ صحيحٌ؟

ج٦٨ : اعلم أولاً أنه اختلف العلماء فى هذا التعريف، والذي اختاره الحافظ فى نُخبَةِ الفِكرِ أن لذلك حالتين :

الأولى : أن يأتى من طريق واحد فيكون فى الطريق رجل اختلف فى تصحيح حديثه وفي تحسينه فيكون صحيحًا باعتبار من صحح حديثه، وحسنًا باعتبار من حسَّن حديثه.

الثانية : أن يأتى من طريقين فيكون حسنًا من إحداهما صحيحًا من الأخرى.

❑ ❑ ❑

س ٦٩ : ما حكم حديث من قيل فيه فى التقريب : صدوق يخطىء؟

ج٦٩ : ينبغى أن تراجع ترجمة مثل هذا بتوسع ، فإن كان الحديث الذى بين يديك من الأحاديث التى أخطأ فيها تتوقف فى الحديث، وإن لم يكن من الأحاديث التى أخطأ فيها يُحَسّن حديثه.

❑ ❑ ❑

س ٧٠ : ما معنى قول أبى داود : «وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح»؟

ج ٧٠ : حملها بعض أهل العلم على الحسن، أى ما سكت عنه فهو حسن، ومنهم ابن الصلاح، وحملها بعضهم على أنه صالح للاحتجاج، وحملها آخرون على ما هو أعم من ذلك.

❑ ❑ ❑

س ٧١ : هل كل ما سَكَتَ عنه أبو داود فهو حسن؟

ج ٧١: ليس الأمر كذلك ، بل فيه الصحيح والحسن والضعيف، وقد سُئل أبو داود ـ سأله الآجرى ـ عن أحاديث سكت عنها فى سننه ، فحكم بضعفها، وينبغى أن تتبع أسانيد الأحاديث من سنن أبى داود ، ويحكم عليها بما تستحق.

❑ ❑ ❑

س٧٢: ما اصطلاح البغَوى فى المصَابيح؟ وما مدى صحته؟

ج ٧٢ : قال ما مضمونه: إن ما أخرجه البخارى ومسلم أو أحدهما فهو صحيح، وإن الحسن ما رواه أبو داود والترمذى وأشباههما، ولا شك أنه اصطلاح خاطىء ، وهو اصطلاح خاص به.

❑ ❑ ❑

س ٧٣ : عرف الحديث الضعيف؟

ج ٧٣ : هو ما لم تتوافر فيه شروط الصحة أو الحُسْن.

❑ ❑ ❑

س ٧٤ : عرف الحديث المُنقطع؟

ج ٧٤ : هو ما سقط من وسط إسناده رجل، وقد يكون الانقطاع في موضع واحد، وقد يكون فى أكثر من موضع.

❑ ❑ ❑

س ٧٥ : عرف المَقطوع؟

ج ٧٥ : هو الموقوف على التابعى قولاً أو فعلاً.

❑ ❑ ❑

س ٧٦ : عرف الحديث المُرسَل؟

ج ٧٦ : هو حديث التابعى إذا قال: قال رسول الله ﷺ أو كلمة نحوها، وخصه بعض أهل العلم بكبار التابعين، واختصاصه بكبار التابعين هى الصورة التى لا خلاف فيها، وأطلق بعض أهل العلم المرسل على ما سقط من إسناده رجل من أى موضع كان.

❑ ❑ ❑

س ٧٧ : من أى أقسام الحديث يكون الحديث المرسل؟

ج ٧٧ : المرسل من أقسام الضعيف.

❑ ❑ ❑

س ٧٨ : ما حكم مراسيل الصحابة؟ مثّل لها؟

ج ٧٨ : مراسيل الصحابة مقبولة معمول بها عند أهل العلم، وكمثال لذلك قول عائشة رضي الله عنها : «.. **أول ما بُدئ به رسول الله ﷺ من الوحى الرؤيا الصالحة..**» فعائشة لم تدرك القصة.

هذا وننبه على أن أكثر أهل العلم يجعلون أحاديث الصحابى الذى لم يُميز على عهد رسول الله ﷺ كحكم مراسيل كبار التابعين.

❑ ❑ ❑

س ٧٩ : هل يضر عدم ذكر اسم الصحابى؟

مثلاً كقول قائل .. عن سعيد عن رجل من أصحاب النبى ، عن رسول الله ﷺ ؟

ج ٧٩ : لا يضر ذلك لكون الصحابة ﷺ كلهم عُدُولاً.

❑ ❑ ❑

س ٨٠ : ما تفصيل الشافعى بالنسبة لقبول المراسيل؟

ج ٨٠ : الشافعى يقبل مراسيل كبار التابعين بشروط وهى:

١ ـ أن تأتى من وجه آخر ولو مرسلة.

٢ ـ أو أن تعتضد بقول صحابي أو أكثر العلماء.

٣ ـ أو إذا كان المرسِل لو سُمِّىَ لا يُسمى إلا ثقة فحينئذ يكون مرسله حُجة ، ولا ينهض إلى رتبة المتصل، وكبار التابعين كسعيد بن المُسيّب ، وعبيدالله بن عَدِى بن الخِيَار.

وإن كان بعض أهل العلم يعد عبيدالله فى الصحابة الذين ولدوا على عهد رسول الله ﷺ، ولم يميزوا.

❑ ❑ ❑

س ٨١ : مَثّل لمن تعد مراسيلهم من أضعف المراسيل؟

ج ٨١ : مثل الحسن البَصْرى ـ الزُّهْرِىَ ـ يحيى بن أبى كثير.

❑ ❑ ❑

س ٨٢ : مَثّل للمقلوب في المتن؟

ج ٨٢ : «إذا أذَّن ابن أم مكتُوم فكلوا واشربوا ، وإذا أذَّن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا».

الصواب : «إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم».

❑ ❑ ❑

س ٨٣ : مَثّل للمقلوب في السَّنَد؟

ج ٨٣ : قد يكون القلب فى الإسناد فى اسم راوٍ أو نسبه ، يقول: «كعب بن مرة» بدل «مرة بن كعب».

❑ ❑ ❑

س ٨٤ : هل يجوز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال؟

ج ٨٤ : نرى أنه لا يجوز العمل بالضعيف، ومن ادَّعى التفرقة فعليه البرهان.

❑ ❑ ❑

س ٨٥ : على أى شيء يُحمل قول أحمد وابن مهدى وابن المبارك : « إذا روينا في الحلال والحرام شَدّدْنا ، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا »؟

ج ٨٥ : حمله بعض أهل العلم على الحديث الحسن الذي لم يصل إلى درجة الصحة، فإن التفريق بين الصحيح والحسن لم يكن فى

عصرهم، بل كان أكثر المتقدمين لا يصف الحديث إلا بالصحة أو الضعف فقط.

❑ ❑ ❑

س ٨٦: ما شروط العمل بالحديث الضعيف عند من يعمل به؟

ج ٨٦ لذلك شروط وضعوها:

١ ـ أن يكون الحديث في القصص أو المواعظ أو فضائل الأعمال.

٢ ـ أن يكون الضعف غير شديد.

٣ ـ أن يندرج تحت أصل معمول به.

٤ ـ أن لا يُعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.

❑ ❑ ❑

س ٨٧: ما معنى حديث لا أصل له؟

ج ٨٧: **معناه**: لا إسناد له، قاله ابن تيمية رحمه الله.

❑ ❑ ❑

س ٨٨: كيف يعرف ضَبْطُ الراوي؟

ج ٨٨: يعرف بموافقة الحفاظ المتقنين الضابطين إذا اعتبر حديثه بحديثهم، فإن كانت أغلب أحاديثه موافقة لأحاديثهم عرف ضبطه، وإن كثرت مخالفاته اختل ضبطه.

❑ ❑ ❑

س ٨٩ : ما الحديث المَتْرُوكُ؟

ج ٨٩ : هو الذى يرويه من يُتَّهَمُ بالكذب ، ولا يعرف ذلك الحديث إلا من جهته ، ويكون مخالفًا للقواعد العامة .

❑ ❑ ❑

س ٩٠ : عرف الحديث المُعلق؟

ج ٩٠ : هو ما حُذِفَ من مُبْتَدَأ إسناده واحد فأكثر ولو إلى آخر الإسناد .

❑ ❑ ❑

س ٩١ : إلى كم قسم تنقسم المُعَلَّقات وما هى؟ مثل لما تقول؟

ج ٩١ : تنقسم إلي قسمين:

١ ـ معلقات بصيغة الجزم نحو : قال ـ ذَكَر ـ وَرَوى .

٢ ـ معلقات بصيغة التمريض نحو : يُذكر ـ يُقال ـ يُروى .

❑ ❑ ❑

س ٩٢ : هل المُعَلَّقُ ضعيف أو صحيح؟

ج ٩٢ : بصورة أولية فالمعلق من قسم الضعيف إلا أن نقف على الرجال المحذوفين ، ومن ثم نحكم عليه بما يستحق .

❑ ❑ ❑

س ٩٣: هل المُعَلَّقَاتُ التى في صحيح البخارى على شرطه؟

ج ٩٣ : ليست المعلقات التى في صحيح البخارى كلها على شرطه ؛

لأنه قد وسم كتابه (بالجامع المسند الصحيح المختصر فى أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه).

□ □ □

س ٩٤: تكلم باختصار سريع عن المعلقات التى في صحيح البخارى؟

ج ٩٤ : **منها** : ما أورده البخارى معلقًا فى موضع ووصله فى موضع آخر من صحيحه، **ومنها**: ما لا يوجد إلا معلقًا ، وهذا الأخير على صورتين:

الأولى : المعلق بصيغة الجزم، ويستفاد منها الصحة إلي من علَّق عنه، لكن يبقى النظر فيمن أبرز من رجال ذلك الحديث، فمنه ما يلتحق بشرطه، ومنه ما لا يلتحق . . (قاله الحافظ)[١] فمثال لما يلتحق بشرطه قوله فى كتاب الوكالة: قال عثمان بن الهيثم: حدثنا عوف ، حدثنا محمد بن سيرين ،عن أبى هريرة رضي الله عنه : «**وكلنى رسول الله ﷺ بزكاة رمضان..**» .

وأما ما لا يلتحق بشرطه فقد يكون صحيحًا على شرط غيره، وقد يكون حسنًا صالحًا للحجة، وقد يكون ضعيفًا لا من جهة قدح فى رجاله، بل من جهة انقطاع يسير فى إسناده.

فمثال ما هو صحيح على شرط غيره: قوله فى الطهارة : وقالت عائشة: «**كان النبى ﷺ يذكر الله على كل أحيانه**» ، وهو حديث صحيح

(١) أحيانًا لا يتحقق هذا، بمعنى أن الحديث المعلق بصيغة الجزم قد يكون ضعيفًا إلى من علق عنه أيضًا.

على شرط مسلم ، وقد أخرجه مسلم في صحيحه.

ومثال لما هو حسن صالح للحجة : قوله : وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده: «**الله أحق أن يُستحيا منه من الناس**» ، وهو حديث حسن مشهور عن بهز أخرجه أصحاب السنن.

ومثال لما هو ضعيف بسبب الانقطاع لكنه منْجَبِر بأمر آخر: قوله فى كتاب الزكاة: وقال طاوس: قال معاذ بن جبل لأهل اليمن: ائتونى بعرض ثياب خميص ، أو لبيس فى الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب محمد ﷺ.

فإسناده صحيح إلي طاوس ، إلا أن طاوسًا لم يسمع من معاذ.

الصيغة الثانية: وهى صيغة التَمْريض لا تستفاد منها الصحة إلى من علق عنه ، ولا تنافيها أيضًا ، لكن فيه ما هو صحيح ، وما ليس بصحيح.

أما الصحيح، فمنه ما هو على شرطه ، ويورده بالمعنى في موضع آخر من صحيحه كقوله فى الطب: ، ويذكر عن ابن عباس عن النبى ﷺ في الرقى بفاتحة الكتاب، فإنه أسنده فى موضع آخر من طريق عبيدالله بن الأخنس، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس رضي الله عنهما «**أن نفراً من أصحاب النبى ﷺ مروا بحى فيهم لديغ..**» ـ فذكر الحديث فى رقيتهم للرجل بفاتحة الكتاب ، وفيه قول النبى ﷺ لما أخبروه بذلك: «**إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله**» وهذا أورده بالمعنى لم يجزم به ؛ إذ ليس في الموصول أنه ﷺ ذكر الرقية بفاتحة الكتاب ، إنما فيه أنه لم ينههم عن فعلهم ، فاستُفيد ذلك من تقريره.

وأما ما لم يورده بالمعنى فى موضع آخر مما أورده بهذه الصيغة، فمنه ما هو صحيح إلا أنه ليس على شرطه، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف فَرْدٌ إلا أن العمل على موافقته، ومنه ما هو ضعيف فَرْدٌ لا جابر له.

فمثال لما هو صحيح ليس على شرطه : أنه قال فى الصلاة: ويذكر عن عبدالله بن السائب قال: قرأ النبى ﷺ المؤمنون في صلاة الصبح، حتى إذا جاء ذِكر موسى وهارون ، أو ذِكر عيسى أخذته سَعْلَةٌ فركع، وهو حديث صحيح على شرط مسلم، أخرجه فى صحيحه، إلا أن البخارى لم يخرج لبعض رواته.

ومثال الثانى (وهو الحسن) : قوله في البيوع: ويذكر عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أن النبى ﷺ قال له: «**إذا بِعْتَ فَكِل ، وإذا ابْتَعْت فَاكْتَل**» وهذا الحديث قد رواه الدارقطنى من طريق عبدالله بن المغيرة ، وهو صدوق عن مُنْقِذ مولي عثمان وثُّق عن عثمان به، وتابعه عليه سعيد بن المسيب، ومن طريقه أخرجه أحمد فى المسند إلا أن فى إسناده ابن لهيعة، ورواه ابن أبى شيبة فى مصنفه من حديث عطاء عن عثمان ، وفيه انقطاع، فالحديث حسن لما عضده من ذلك.

ومثال ثالث: وهو الضعيف الذى لا عاضد له إلا أنه على وفق العمل، قوله فى الوصايا: ويذكر عن النبى ﷺ أنه قضى بالدَّيْنِ قبل الوصية، وقد رواه الترمذى موصولاً من حديث أبى إسحق السبيعى، عن الحَارِثِ الأعْورِ، عن على، والحارث ضعيف وقد استَغْرَبَهُ الترمذى ، ثم حكى إجماع أهل العلم على العمل به.

ومثال رابع: وهو الضعيف الذي لا عاضد له، وهو فى الكتاب

قليل جدًا، وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه المصنف بالتضعيف بخلاف ما قبله، فمن أمثلته قوله فى كتاب الصلاة: ويذكر عن أبى هريرة رَفْعه «**لا يتطوع الإمام فى مكانه**»، ولا يصح .وهو حديث أخرجه أبو داود من طريق ليث بن أبى سُليم، عن الحَجَّاج بن عُبيد، عن إبراهيم بن إسماعيل عن أبي هريرة ﷺ، وليث بن أبى سُليم ضعيف، وشيخ شيخه لا يعرف ، وقد اختلف عليه فيه.

انتهى بتصرف من مقدمة الفتح

❑ ❑ ❑

س ٩٥ : ما حكم المَوْقوفاتِ المُعلَّقة في صحيح البخارى؟

ج ٩٥ : يجزم البخارى منها بما صح عنده ، ولو لم يكن على شرطه ، ولا يجزم بما كان فى إسناده ضعف أو انقطاع، إلا حيث يكون منجبراً ، إما بمجيئه من وجه آخر ، وإما بشهرته عمن قاله. أفاده الحافظ.

❑ ❑ ❑

س ٩٦ : تكلم عن المُعَلَّقاتِ التى في صحيح مسلم؟

ج ٩٦ : المعلقات فى صحيح مسلم قليلة جداً، وقد ذكر ابن الصلاح في كتابه «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط» نقلاً عن الحافظ أبي على الغسَّانى : أن مسلمًا وقع الانقطاع فيما رواه فى كتابه فى أربعة عشر موضعًا (قلت: يريد بالمنقطع هنا المعلق ، وذلك بعد تتبعها)، ثم ذكر هذه المواضع، وأشار إلى ذلك أيضًا العِراَقى فى التقييد والإيضاح».

ثم إن هذه المواضع الأربعة عشر قد وُصِلَت فى مسلم نفسه، وقال الحافظ العِراقى في التقييد . . . فعلى هذا ليس فى كتاب مسلم بعد المقدمة حديث معلق لم يوصله إلا حديث أبى الجُهَيم، قلت: وهو **«أقبل رسول الله ﷺ نحو بئر جمل..»** [(١)] الحديث ، قال فيه مسلم : وروى اللَّيثُ بن سعد ، حدثنى جعفر بن رَبِيعة، عن عبدالرحمن بن هُرمُز الأعْرَجِ عن عُمَير مَوْلَى ابن عباس أنه سمعه يقول: أقبلت أنا وعبدالله بن يَسَارٍ مولى ميمونة زوج النبى ﷺ حتى دخلنا على أبى الجُهَيم بن الحارث ابن الصَّمْتِ الأنصارى، فقال أبو الجهيم: **«أقبل رسول الله ﷺ نحو بئر جَمل..»** الحديث.

❑ ❑ ❑

س ٩٧ : ماذا تعرف عن حديث : «لَيَكونَن من أمتى أقوام يستحلون الحِرَ والحرير والخمر والمعازف»؟.

ج ٩٧ : هذا الحديث أخرجه البخارى معلقًا فى كتاب الأشربة من صحيحه، قال فيه: وقال هشام بن عمار ، ثم ساق السند.

وضعفه ابن حزم وزعم أنه مُعلَّق، ومن ثم قرر مذهبه الفاسد فى إباحة الملاهى، لكن الحديث رواه أحمد في مسنده، وأبو داود فى سننه، والبرقانى فى صحيحه، والطَّبرانى والبيهقى مسندًا متصلاً إلى هشام بن عمار وغيره، فصح الحديث والحمد لله.

---

(١) ولفظه فى البخارى من حديث أبى الجهيم (٣٣٧) ، أقبل النبى ﷺ من نحو بئر جمل فلقيه رجل فسلَّم عليه ، فلم يرد عليه النبى ﷺ حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه ثم ردَّ عليه السلام.

واندفع ما قرره ابن حزم ـ رحمه الله وعفا عنه ـ وقد أجاب ابن الصلاح بثلاثة أوجه ، وذلك فى «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط» ، الوجه الأول والثالث نرى فيه تعسفًا، والصواب الوجه الثانى وقد أثبتناه.

❑ ❑ ❑

س ٩٨ : ماذا تعرف عن كتاب تغليق التعليق؟

ج ٩٨ : هو كتاب قيم للحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ ألفه لوصل ما ذكر معلقًا فى صحيح البخارى.

❑ ❑ ❑

س ٩٩ : هل تدخل المعلقات فيما انتقده الدارقطنى على البخارى ومسلم؟

ج ٩٩ : لا تدخل المعلقات فيما انتقده الدارقطنى على البخارى ومسلم.

❑ ❑ ❑

س ١٠٠ : كم حديثًا انتقده الدارقطنى على البخارى ومسلم؟

ج ١٠٠ : فى الجملة نحو من مائتى حديث. انتقد على البخارى مائة وعشرة أحاديث ، شاركه مسلم فى إخراج اثنين وثلاثين منها، وانتقد على مسلم خمسة وتسعين حديثًا (بما فيها التى شاركه البخارى فيها) ، راجع مقدمة فتح البارى ، ورسالة بين الإمامين ، والدارقطنى لربيع بن هادى ، ورسالة الإلزامات والتتبع لمقبل بن هادى.

س ١٠١ : هل تم للدارقطنى الانتقاد في كل الأحوال؟

ج ١٠١ : لم يتم له الانتقاد فى كل الأحوال ، فقد أصاب فى بعضها ، وأخطأ فى الآخر. وأحيانًا ـ بل كثيرًا ـ ما ينتقد سند الحديث دون متنه.

❑ ❑ ❑

س ١٠٢ : عرف الحديث المُسْنَد؟

ج١٠٢ فيه أقوال:

١ ـ **قول الحاكم** : هو ما اتصل إسناده إلي رسول الله ﷺ.

٢ ـ **قول الخطيب** : هو ما اتصل إلى منتهاه.

٣ ـ **قول ابن عبدالبر** : هو المروى عن رسول الله ﷺ سواء كان متصلاً أو منقطعًا.

❑ ❑ ❑

س ١٠٣ : عرف المُتَّصِل؟

ج١٠٣ : هو المنافى للإرسال والانقطاع ، ويشمل المرفوع إلى النبى ﷺ والموقوف على الصحابى، فعليه يكون المتصل هو الذى سمعه كل راوٍ من الذى قبله ، ويشمل المرفوع إلى رسول الله ﷺ ، والموقوف على الصحابى.

❑ ❑ ❑

س ١٠٤ : عرف المَرْفوع؟

ج١٠٤ : هو ما أضيف إلى النبى ﷺ قولاً أو فعلاً عنه، سواء كان

متصلاً أو منقطعًا أو مرسلاً، هذا قول الأكثر.

□ □ □

س ١٠٥ : عرف الموقوف؟

ج١٠٥ : هو الموقوف على الصحابى قولاً أو فعلاً.

□ □ □

س ١٠٦ : هل الموقوف حجة ؟ وما الدليل؟

ج١٠٦ : ليس الموقوف حجة، قال الله تعالى: ﴿**اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ** (٣)﴾.

[الأعراف: ٣]

وقال سبحانه : ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا**﴾.

[الحشر: ٧]

وقال تعالى: ﴿ **وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ**﴾.

[الشورى: ١٠]

وقال سبحانه ﴿**فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ**﴾. [النساء: ٥٩]

وقال سبحانه : ﴿**وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا**﴾.

[الأنفال : ٤٦]

أما ما ورد من حديث رسول الله ﷺ : «**عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ**» فواضح من قوله ﷺ: «عليها» أنها سنة واحدة ، وهى التى وافق فيها الخلفاء رسول

الله ﷺ.

ثم إننا نلفت النظر إلى أن الصحابة رضوان الله عليهم لم تُكتب لهم العصمة ، بل كل منهم يصيب ويخطىء، وما قال الله فى حق أحد منهم : ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ③﴾ [النجم:٣]، ولا قال أحد من الصحابة لصحابى آخر :إننى حجة فاتبعنى، فهذا عَمْرَان بن حُصين ﷺ يخالف أمير المؤمنين عُمر فى مسألة التمتع فى الحج ، ومع عمر الصواب، قال عمران كما فى الصحيح (٤٥١٨) : أُنزلت آية المتعة فى كتاب الله ففعلناها مع رسول الله ﷺ ، ولم ينزل قرآن يُحرمه ، ولم يُنه عنها حتى مات ، قال رجل برأيه ما شاء[١].

وهذا على ﷺ يخالف عثمان فى نفس المسألة، فلم يَدَّع عمر ولا عثمان أنهم حُجَّة، فليتق الله أقوام بدَّلوا الحقائق فأعطوا أنبياء الله صلوات الله وسلامه عليهم حق الله سبحانه وتعالى فدعوهم من دون الله، ونَزَّلوا صحابة رسول الله منزلة رسول الله، فلرسول الله ﷺ منزلة ينبغى أن لا تُعطى لغيره ، ولأصحابه منزلة لا يشاركهم فيها من بعدهم.

فليتق الله أقوام جعلوا حقوق الله لنبيه ﷺ وحقوق نبيه لأصحابه ﷺ ، فلكل حق، لله حق ينبغى أن لا يشاركه فيه أحد، فلنبى الله حق ومنزلة فوق منزلة الصحابة، فلا ينبغى أن يُدعى نبى الله من دون الله ، ولا ينبغى أن نجعل كلام الصحابى فى منزلة كلام رسول الله ﷺ.

❑ ❑ ❑

س ١٠٧ : هل تفسير الصحابى له حكم الرَّفع؟

---

(١) يعنى عمران بن حصين ﷺ أن عمر ﷺ فعلها . (كما فى طرق الأحاديث).

ج١٠٧ : تفسير الصحابى ليس له حكم الرفع .

❑ ❑ ❑

س ١٠٨ : هل ذِكْرُ الصحابى سبب نزول الآية له حكم الرفع؟

ج١٠٨ : ذكر جمع من أهل العلم ذلك .

❑ ❑ ❑

س ١٠٩ : هل قول الصحابى: «أمرنا بكذا» و «نهينا عن كذا» له حكم الرفع؟ ؟

ج١٠٩ : هذا له حكم الرفع ، فالأمر والنهى هو ما جاء به الله على لسان نبيه محمد ﷺ .

❑ ❑ ❑

س ١١٠ : هل قول الصحابي : «كنا نفعل كذا على عهد رسول الله ﷺ» له حكم الرفع؟

ج١١٠ : أكثر أهل العلم على أن ذلك له حكم الرفع .

❑ ❑ ❑

س ١١١ : ما الفرق بين الصيغتين الآتيتين:

١- عن عُرْوَةَ عن عائشة أن النبى قال: ...

٢- عن عُرْوَةَ أن عائشة قالت: يا رسول الله .... ؟

ج١١١ : الثانية يَعُدُّها بعض أهل العلم مرسلة ؛ لأن عروة لم يدرك القصة، بينما الأولى متصلة .

س ١١٢ : عرف تَدْلِيس الإسناد؟

ج١١٢ : هو أن يروى عن مَن لَقِيه ما لم يَسْمَعْهُ منه مُوهِمًا أنه سمعه منه، أو بتعبير آخر: هو أن يُسْقِطَ المحدث شَيْخَه ، ويُحَدِّث عن شَيْخِ شَيْخِهِ بلفظ مُحْتَمِلِ السَّمَاع، مثل : عن ـ أن ـ قال، ويكون قد سمع من شيخ شيخه بعض الأحاديث.

أما هذا بعينه فسمعه منه بواسطة.

❑ ❑ ❑

س ١١٣ : هل يُقبل حديث المُدلّس إذا كان ثقة؟

ج١١٣ : لا يُقبل إلا إذا صرح بما يفيد السماع نحو : أخبرنى ـ سمعت ـ قال لى..

❑ ❑ ❑

س ١١٤ : عرف تدليس التَّسْوِيَة؟

ج١١٤ : هو إسقاط ضعيف بين ثقتين ، قد سمع أحدهما من الآخر (أى قد عرف أن أحدهما سمع عن الآخر عدة أحاديث ، لكن فى هذا الحديث بعينه كان بينهما واسطة ، والواسطة ضعيف فأسقط).

❑ ❑ ❑

س ١١٥ : هل يُقبل حديث مُدلِس تدليس التسوية إذا كان ثقة؟

ج١١٥ : لا يُقبل إلا إذا صُرِّح فى السند بالتحديث من مُدلس تدليس التسوية إلى نهاية السند.

❑ ❑ ❑

س ١١٦ : مَثِّل لمن اشتهر بتدليس التسوية؟

ج١١٦ : كمثال لهم : الوليد بن مسلم ، وبقية بن الوليد .

❑ ❑ ❑

س ١١٧ : عرف تدليس الشُيُوخ ؟

ج١١٧ : هو الإتيان باسم الشيخ أو كُنْيَتِه على خلاف المشهور به تَعْمِيَةً لأمره وتوعيرًا للوقوف على حاله .

❑ ❑ ❑

س ١١٨ : مَثِّل لتدليس الشيوخ؟ ومن الذى اشتهر به؟

ج١١٨ : اشتهر به الخطيب البغدادى ، وأبو بكر بن مجاهد المُقْرِئ، وابن الجَوْزى، أما الأمثلة :

يروى الخطيب فى كتبه عن أبي القاسم الأزهرى ، وعن عبيدالله بن أبى الفتح الفارسى، وعن عبيدالله بن أحمد بن عثمان الصَّيْرَفى ، والجميع شخص واحد من مشايخه .

وكذلك يروى عن الحسن بن محمد الخلال ، وعن الحسن بن أبى طالب ، وعن أبى محمد الخلال ، والجميع عبارة عن واحد .

❑ ❑ ❑

س ١١٩ : عرف تدليس العَطْف؟

ج١١٩ : كأن يقول : حدثنا فلان وفلان ، وهو لم يسمع من الثانى المعطوف، كما ذُكِرَ عن هُشَيم أنه خرج على أصحابه فقال: حدثنى حُصَين ومُغِيرة ، ثم استمر فى حديثه ، ثم قال لتلاميذه: هل دلست

عليكم اليوم؟ قالوا: لا، قال: بل قد فعلت، أما حصين فقد حدثنى، وأما مغيرة فحدثنى فلان عنه.

□ □ □

س ١٢٠ : هل هناك أنواع أخرى للتدليس؟

ج ١٢٠ : نعم هناك تدليس حذف الأداة، وتدليس السكوت، وتدليس البلاد، أما تدليس حذف الأداة فيحذف الأداة مطلقًا، وتدليس السكوت كأن يقول: حدثنا أو سمعت ، ثم يسكت ، ثم يقول: «هشام ابن عروة» موهمًا أنه سمع منه وليس كذلك.

وتدليس البلاد كأن يقول : حدثنى فلان بالقاهرة ، وهو يقصد قرية أخرى.

□ □ □

س ١٢١ : ما حكم عَنْعَنَة الأعْمَش وقَتَادة وأبى إسحاق السَّبِيعى ؟

ج ١٢١ : يلزم أن يُصرح كل منهم بالتحديث ، فإنهم مُدَلِّسون، لكن إذا روى عنهم شُعْبَة فلا تضر عنعنتهم ، فإنه قال: كفيتكم تدليس ثلاثة ، ثم ذكرهم.

وقد قال الحافظ ابن حجر فى عدة مواضع من فتح البارى: إن رواية شعبة عن أى مُدَلِّس تَجْبُر عنعنة ذلك المدلس (هذا مضمون كلامه).

□ □ □

س ١٢٢ : ما حكم عنعنة أبى الزُّبير؟

ج١٢٢ : إذا روى عنه اللَّيث ، وكـان هو يروى عن جابر لا تضـر عنعنته، أما غير ذلك فإن عنعنة أبى الزُّبير لا تقبل فى الغالب.

❑ ❑ ❑

س ١٢٣ : ما قولكم فى عنعنات الأعمش عن أبى وائل، وأبى صالح، وابراهيم النَّخَعى؟

ج١٢٣ : عدد من العلماء يقبلون مـثل هذه العنعنات ، ويُصححون حديث الأعمـش عنهم وإن عنعن، إلا إذا وُجد هناك ما يُشعـر بتدليس، فحينئذ يتوقف حتى يُنظر فى تصريح للأعمش بالتحديث.

❑ ❑ ❑

س ١٢٤ : من الذى اشتهر أنه لا يدلس إلا عن ثقة؟

ج١٢٤ : هو سُفيان بن عُيَيْنَة.

تنبيه:

قد يقول المحدث: خطبنا فلان ، ويقصد أنه خطب أهل بلده، وقد أشـار إلى ذلك السَّخَـاوى فى فَتْحِ المُغـيث فقـال: .. كـقول الحسن البصرى: خطبنا ابن عباس، وخطبنا عـتبة بن غزوان، وأراد أهل البصرة بلده، فإنه لم يكن بها حين خطبتهما، ونحوه فى قوله: حدثنا أبو هريرة، وقول طاوس: قدم علينا معاذ اليمن، وأراد أهل بلده ؛ فإنه لم يدركه.

❑ ❑ ❑

س ١٢٥ : مـاذا قـال القطب الحلبى بشـأن العنعنات التى فى الصحيحين؟

ج١٢٥ : قال : أكثر العلماء على أن المعنعنات التى فى الصحيحين مُنزلة مَنْزِلة السماع ، إمـا لمجيئها من وجه آخر بالتـصريح بالسماع ، أو

لكون المُعَنْعِن لا يُدلس إلا عن ثقة أو لوقوعها من جهة بعض النقاد المحققين سماع المعنعن لها.

قلت: أما ابن الصلاح والنووى فذهبا إلى أنها مجمولة على ثبوت السماع فيما عندهم، من جهة أخرى إذا كان فى أحاديث الأصول لا المتابعات تحسينًا للظن بمصنِّفيهما يعنى ولو لم نقف نحن على ذلك لا فى المستخرجات التى هى مظنة لكثير منه ، ولا فى غيرها، وأشار ابن دقيق العيد إلى التوقف فى ذلك.

❑ ❑ ❑

س ١٢٦ : ما المدرج؟

ج١٢٦ : هو أن تزاد لفظة فى الحديث من كلام الراوى، فيحسبها من يسمعها مرفوعة فى الحديث؛ فيرويها كذلك ، وقد يكون الإدراج فى السند أو فى المتن.

❑ ❑ ❑

س ١٢٧ : مثّل للمُدْرَج في أول الحديث؟

ج١٢٧ : حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعًا : «**أسبغوا الوضوء ، ويل للأعقاب من النار**» فلفظ : «**أسبغوا الوضوء**» هنا من قول أبى هريرة، وقد جاءت صريحة فقال أبو هريرة: أسبغوا الوضوء، فإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**ويل للأعقاب من النار**» فتبين أن لفظة : «**أسبغوا الوضوء**» من قول أبى هريرة.

تنبيه:

ورد «**أسبغوا الوضوء**» مرفوعًا من حديث عبدالله بن عمرو ﷺ.

❑ ❑ ❑

س ١٢٨ : مثل للمُدْرَج فى وسط الحديث؟

ج١٢٨ : مثاله : حديث من مَسَّ ذَكَرَهُ أو أُنْثَيَيْهِ أو رفْغَيه فليتوضأ، فلفظة : «**أو أنثييه أو رفغيه**» من قول عروة.

❑ ❑ ❑

س ١٢٩ : مَثّل للمُدْرَج في آخر الحديث؟

ج١٢٩ : حديث أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ : «**للعبد المملوك أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك**» فلفظ: «**والذى نفسى بيده**» إلى آخر الحديث من قول أبي هريرة لاستحالة كون النبى ﷺ يقول ذلك.

❑ ❑ ❑

س ١٣٠ : مَثّل للمُدْرَج في الإسناد؟

ج١٣٠ : مثاله: ما رواه الترمذى من طريق ابن مهدى ، عن الثورى، عن واصل الأحدب، ومنصور، والأعمش، عن أبى وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود قال: قلت: «**يا رسول الله! أى الذنب أعظم..**» فإن رواية واصل هذه مُدرجة على رواية منصور والأعمش ، فإن واصلاً يرويه عن أبى وائل عن ابن مسعود مباشرة ، لا يذكر فيه عمرو بن شرحبيل.

❑ ❑ ❑

س ١٣١ : كيف يعرف المدرج؟

ج١٣١ : **يُعرف المدرج بأمور منها:**

١ ـ جمع طرق الحديث.

٢ ـ مجيئه مفصلاً من وجه آخر.

٣ ـ استحالة كون النبى ﷺ يقول ذلك.

٤ ـ النص على ذلك من الراوى.

س ١٣٢ : هل حدَّث أحد من الصحابة عن التابعين؟

ج ١٣٢ : ثبت ذلك من عدة طرق ذكرها العراقى فى «التقييد والإيضاح» صـ ٧٦ .

□ □ □

س ١٣٣ : ما هو الحديث المُعْضَل؟

ج ١٣٣ : هو ما سقط من وسط إسناده اثنان فأكثر على التوالى.

□ □ □

س ١٣٤ : متى يُحكم على الحديث بالاضطراب؟

ج ١٣٤ : إذا توفرت شروط ثلاثة:

١ ـ المخالفة.

٣ ـ تكافؤ الطرق، معنى تكافؤ الطرق أن يكون هذا صحيحًا، وهذا صحيحًا مثله، وهذا حسنًا ، وهذا حسنًا مثله، أما معنى عدم تكافؤ الطرق :أن يكون هذا حسنًا ، وهذا أحسن، أو هذا صحيحًا ، وهذا أصح.

٣ ـ عدم إمكان الجمع.

وقد يكون الاضطراب فى السند أو فى المتن.

□ □ □

س ١٣٥ : بماذا مثَّل أهلُ العلم للمضطرب في المتن؟

ج ١٣٥ : مثلوا بتحديد الصلاة التى حَدَثَ فيها الشك فى قصة ذى اليدين.

س ١٣٦ : بماذا مثَّلوا للمضطرب في السند؟

ج١٣٦ : مثلوا بحديث مجاهد عن الحكم بن سفيان مرفوعًا فى نَضْحِ الفرج بعد الوضوء، فقد اختلف عنه على عشرة أقوال ، فقيل: عن مجاهد، عن الحكم، عن أبيه، وقيل: عن مجاهد، عن الحكم ، أو ابن الحكم عن أبيه، وقيل: عن مجاهد، عن رجل من ثقيف، عن أبيه.

❑ ❑ ❑

س ١٣٧ : اذكر تعريفات العلماء للحديث الشَّاذّ؟

ج١٣٧ : تعريف **الشافعى** : فرد ثقة خالف.

الحاكم : فرد ثقة

الخليلى : فرد

ابن الصلاح ← **الأول** : تعريف الشافعى.

ابن الصلاح ← **الثانى** : فرد ضعيف، أى تفرد الضعيف .

أى أن الشافعى يشترط أن يكون روايه ثقة خالف فيه غيره، بينما الحاكم يشترط أن يكون راويه ثقة خالف أو لم يخالف، بينما الخليلى يشترط مجرد التفرد، وابن الصلاح له تعريفان:

الأول: تعريف الشافعى.

والثانى: أن يكون راويه ضعيفًا تفرد به.

والذى عليه العمل هو تعريف الشافعى رحمه الله.

❑ ❑ ❑

س ١٣٨ : ما الحديث المُنْكَرُ؟

ج١٣٨ : هو ما خالف فيه الضعيف غيره.

أى أنه إذا كان هناك ثقة خالف من هو أوثق منه، فحديث الثقة يسمى شَاذًا، وحديث الثقات يسمى محفُوظًا، وإذا كان ضعيفًا وخالف من هو أرجح منه ، فحديث الضعيف يسمى مُنْكراً والأرجح يسمى مَعْرُوفًا.

تنبيه:

بعض المتقدمين يطلقون على الحديث إنه منكر ، ويقصدون مجرد تفرد الراوى.

راجع ترجمة محمد بن إبراهيم التيمى فى مقدمة الفتح، وانظر أيضًا حديث الاستخارة فى البخارى ، وكلام الحافظ ابن حجر الذي ذكره عليه ، وما نقله ابن حجر عن الإمام أحمد فى ذلك (فتح البارى).

وإذا قال البخارى فى راوٍ: إنه مُنْكَر الحديث فهى من أردأ عبارات التجريح عنده.

❑ ❑ ❑

س ١٣٩ : اذكر بعض الكتب المؤلفة فى العلل؟

ج١٣٩ : منها العلل لابن المَدينى ـ العلل للإمام أحمد بن حنبل ـ العلل لابن أبى حاتم ـ العلل للدَّارَقُطْنِى ـ العلل للتِّرمِذِى ـ التَّتَبُّعَات للدارقطنى.

ثم كُتُب للسنن تعتبر كتب علل ويُستفاد منها كثيراً فى جانب العلل ككتاب «السنن للنسائى» و«السنن الكبرى للبيهقى».

س ١٤٠ : عرف زيادة الثقة؟

ج١٤٠ : إذا تفرد الراوى بزيادة فى الحديث (فى المتن أو السند) عن بقية الرواة عن شيخ لهم تسمى هذه : زيادة ثقة، وذلك إذا كان الراوى ثقة.

❑ ❑ ❑

س ١٤١ : ما حكم زيادة الثقة؟

ج١٤١ : بعضهم قبلها مطلقًا، وبعضهم ردها مطلقًا.

وبعضهم فصَّل فى المسألة فقال: إن اتَّحد مجلس السماع لم تقبل، وإن تعدَّد قُبلت، وهناك أقوال أخرى.

والذى نراه صوابًا : أنه لا يحكم فيها بحكم مطرد ، بل يُنظر إلى قرائن تحيط بها نحو ثقة من زاد أو ضعفه - كثرتهم أو قلتهم - مخالفتهم أو موافقتهم .. وكذلك الحكم فى الوصل والإرسال، وفى الرفع والوقف فيُحكم للأرجح.

❑ ❑ ❑

س ١٤٢ : مثّل لزيادة الثقة؟

ج١٤٢ : مثَّل بعض أهل العلم بحديث : **«جُعلت لى الأرضُ مسجداً وطهوراً»** تفرد أبو مالك الأشجعى بزيادة: **«وتربتها طهوراً»**.

❑ ❑ ❑

س ١٤٣ : بماذا استدل بعض أهل العلم لتوقفهم فى قبول زيادة الثقة؟

ج١٤٣ : استدلوا بقصة ذى اليدين مع رسول الله ﷺ ، وذلك في

حديث «أقصُرت الصلاة ؟ أم نسِيتَ يا رسول الله»؟ فإن رسول الله ﷺ سأل أصحابه عن مدى صحة قول ذى اليدين مع كون ذى اليدين صحابى، والصحابة عدول.

❑ ❑ ❑

س ١٤٤ : عرف العِلة القادِحة للحديث؟

ج١٤٤ : هى سبب غامض خفى قادح فى الحديث مع أن الظاهر السلامة منه.

❑ ❑ ❑

س ١٤٥ : عرف الحديث المَعْلُول؟

ج١٤٥ : هو الحديث الذى اطلع فيه على علة تقدح فى صحته مع أن الظاهر سلامته منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذى رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر.

❑ ❑ ❑

س ١٤٦ : اذكر بعض أنواع العِلل؟

ج١٤٦ : قد تكون العلة بالإرسال فى الموصول، أو الوقف فى المرفوع، أو إسقاط ضعيف بين ثقتين قد سمع أحدهما من الآخر، أو الاختلاف على رجل فى تسمية شيخه أو تجهيله، أو غير ذلك.

❑ ❑ ❑

س ١٤٧ : ما معنى طريق الجادَّة؟

ج١٤٧ : هى الطريق المعروفة مثل مالك، عن نافع ،عن ابن عمر،

ويحيى بن أبى كـثير ،عن أبى سلمة ،عن أبي هريرة ، وسـهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبى هريرة.

□ □ □

س ١٤٨ : ماذا نفعل إذا تعارضت (أو اختلفت) طريق الجادة مع غير الجادة؟

ج١٤٨ : يقدم أهل العلم غير الجادة ؛ وذلك لأنها دليل على حفظ الراوى لها، فإن فيها ما يلفت نظر الراوى لحفظها.

□ □ □

س ١٤٩ : اذكر بعض أوجه ترجيح رواية على أخرى؟

ج١٤٩ : منها: كـثرة الملازمة وطول الصـحبة ـ كـون الراوى ثقة ـ كون الرواة أكثر ـ حال الرواة عند التحديث و . . .

□ □ □

س ١٥٠ : إلي كم قسم ينقسم التَّفَرُّد؟

ج١٥٠ : **ينقسم إلى قسمين:**

١ ـ فَرْدٌ مُطْلَقٌ.

٢ ـ فَرْدٌ نِسبىٌّ.

□ □ □

س ١٥١ : عرف كل نوع؟

ج١٥١ : **الفرد المُطلق:**

هو أن ينفـرد الراوى الواحد عن كل أحـد من الثقـات وغيـرهم،

كحديث: «إنما الأعمال بالنيات» تفرد به عمر عن النبى ﷺ ، وتفرد به علقمة عن عمر ، وتفرد به محمد بن إبراهيم عن علقمة، وتفرد به يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم.

والفرد النِّسْبِىُّ:

إما أن يكون تَفَرُّد ثقة أى لم يروه ثقة إلا فلان، وإما أن يكون تَفَرَّدَ به أهل بلده، وإما أن يكون تفرد به شخص بالنسبة لشخص، أى لم يروه عن فلان إلا فلان.

وقد مثَّل أهل العلم للنوع الأول: بحديث قراءة النبى ﷺ فى الأضحى والفطر بقاف ، واقتربت الساعة ، لم يروه ثقة إلا ضمرة بن سعيد انفرد به عن عبيدالله عن أبى واقد الليثى.

والنوع الثانى: حديث: «القضاة ثلاثة»، تفرد به أهل مرو عن عبدالله ابن بريدة عن أبيه.

ومثال النوع الثالث: حديث أنس: «أن النبى ﷺ أولَمَ على صفية بسويق وتمر»، لم يروه عن بكر إلا وائل.

❑ ❑ ❑

س ١٥٢ : ما معنى كل من الاصطلاحات الآتية:

١ ـ الاعتِبَارَات ٢ ـ المتَابَعَات ٣ ـ الشَّوَاهِدِ؟

ج١٥٢ : الاعتبارات :

هى عملية البحث عن أطراف الحديث وطرقه وألفاظه.

المتابعات : تنقسم إلى قسمين:

١ ـ متابعة تامة، وضابطها : أن يشترك الراويان فى الشيخ.

٢ ـ **متابعة قاصرة وضابطها** : أن يشترك الراويان فى شيخ الشيخ أو مَنْ بَعْدَه.

الشـواهـد : هى أن يكون معنى الحديث مـوجودًا في حديث آخر، والجمهور يشترطون أن يختلف الصحابى.

❑ ❑ ❑

س ١٥٣ : ما فائدة الشواهد والمتابعات؟

ج ١٥٣ : ينجبر بها ضعف الضعـيف، فمثلاً سند فيه رجل صدوق وتابعه صدوق آخر، فيرتقى الحديث إلى الصحة.

وسند فيه رجل مقبول (ومعنى مـقبول عند ابن حجر أنه مقبول إذا توبع وإلا فلين) تابعه مقبول آخر ، فيرتقى حديثه إلي الحسن لغيره، وإذا تابع المقبول صدوق فيرتقى الحديث إلي الصحة.

وأيضًا إذا تابع مقبول ضعيف فيرتقى إلى الحسن.

وإذا كانت كل الطرق بها ضـعف (لكنه يسير) فينجـبر هذا الضعف بالمتابعات والشواهد.

❑ ❑ ❑

س ١٥٤ : هل هنـاك من أهل العلم من لا يعـمل بالشـواهد والمتابعات؟

ج ١٥٤ : هناك من أهل العلم من ينظـر إلى الأسانيـد استـقلالاً ، ويحكم على كل إسناد بما يستـحق، فإن كانت هناك جملة مـن الأسانيد فى كل منها ضعيف ، فيحكم بضعفها ولا يقويها ببعضها، ومن هؤلاء: أبو محـمد بن حـزم ـ رحمـه الله ـ وهو وارد أيضًا فى بعض تصـرفات

الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

إلا أن الكثير من أهل العلم يعملون بالشواهد والمتابعات فيرقون الحديث إلى غاية الصحة إذا كثرت طرقه ـ وإن كان فيها ضعف ـ إذا لم يشتد سبب الضعف ، والله تعالى أعلم.

❑ ❑ ❑

س ١٥٥ : ما درجة الشيخين الفاضلين أحمد شاكر ، وناصر الألبانى فى تصحيح الأحاديث من ناحية التساهل أو التشدد؟

ج١٥٥ : أما الشيخ الفاضل أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ فيجنح إلى التساهل فى الحكم على الحديث بالصحة، ومنشأ ذلك أنه عمد إلى رجالٍ دارت عليهم جملة هائلة من أحاديث رسول الله ﷺ ، فوثقهم ، ومن ثمَّ صحح أحاديثهم، من هؤلاء ابن لَهِيعَة وَشَهْرُ بن حَوْشَبٍ وعبدالله (مكبر الاسم) بن عمر العُمَرىّ ، وليث بن أبى سُليم ، وعبدالله بن صالح كاتب الليث، ويزيد بن أبى زياد، وهؤلاء الراجح من أمرهم أنهم أقرب إلى الضعف.

أما الشيخ ناصر الألبانى ـ رحمه الله ـ فهو أحسن حالاً فى هذا الجانب إلا أن عمله لا يخلو من شىء من ذلك ، ووجه ذلك: أنه يصحح الحديث فى كثير من الأحيان بناء على صحة الإسناد فقط، ولا ينظر إلى أوجه إعلاله، وأحيانًا يصحح الحديث بمجموع الطرق ، وكثرتها مع شدة ضعفها. والله تعالى أعلم.



س ١٥٦ : ما حكم حديث كل من قيل فيه : [شيخ - صالح - يعتبر بحديثه - يكتب حديثه - لين الحديث - مَستُور - مجهول الحال مُقارب الحديث]؟

ج١٥٦ : كل هؤلاء حديثهم يصلح فى الشواهد والمتابعات.

❑ ❑ ❑

س ١٥٧ : هل هؤلاء الذين يأتى ذكرهم يصلحون في الشواهد أو المتابعات : [كذاب - ضعيف جداً - متروك - واهِ - وضّاع - مُتَّهم بالوضع]؟

ج١٥٧ : لا يصلح حديث هؤلاء شاهداً لغيره ولا متابعًا.

❑ ❑ ❑

س ١٥٨ : كيف يمكن التمييز بين الرواة في حالة تشابه أسمائهم؟

ج١٥٨ : يمكن ذلك بأمور منها:

١ - الرمز المرموز به بجوار كل منهم في كتاب كتقريب التهذيب مثلاً.

٢ - الطبقات.

٣ - المشايخ والتلاميذ.

٤ - جمع طرق الحديث.

٥ - البلدان.

٦ - الاختصاص.

٧ ـ إذا كانا ثقتين فلا يضر.

٨ ـ إذا كانا ضعيفين فلا يفيد.

٩ ـ إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفًا فنتوقف.

❑ ❑ ❑

س ١٥٩ : هل هناك ما نميز به بين بعض الرواة «كسفيان الثورى مثلاً ، وسفيان بن عُيينة ، ومن اسمهم هشام أو عمرو أو علقمة، أو نحو ذلك؟

ج١٥٩ : نعم ، هناك ما نُميز به بين ذلك، ومن أنفع الوسائل لذلك معرفة الاختصاص، فهناك رواة مختصون بالرواية عن مشائخ معينين، فمثلاً :

● على بن المَدِينى ،وَقُتيبة بن سعيد، وَمُسَدَّد، ومحمد بن سلام البِيكَنْدى، والحُميدِى (عبدالله بن الزُّبير) كل هؤلاء إذا رووا عن سفيان، فهو سفيان بن عُيينة.

● ومحمد بن يوسف الفِريابى، وَوَكيع بن الجَراح ، ومحمد بن كثير العَبْدِى ، وعبدالله بن المُبارك ، وعبدالرحمن بن مَهْدِى، وقبيصة بن عُقْبة، كل هؤلاء إذا رووا عن سفيان، فهو سفيان الثورى.

● وكذلك إذا قيل: سفيان عن أبيه فهو سفيان الثورى.

● **أما لتمييز من اسمه هشام من الرواة مثلاً:**

فإذا كان هشام يروى عن قَتَادة فهو :

هشام الدَّسْتوائى

وإذا كان هشام يروى عن أنس فهو:

هشام بن زيد بن أنس حفيد أنس رضي الله عنه

وإذا كان هشام يروى عن معمر وابن جريج فهو:

هشام بن يوسف الصنعانى

وإذا كان هشام يروى عن ابن سيرين فهو:

هشام بن حَسَّان

أما هشام الذى يروى عنه البخارى فهو:

هشام بن عبدالملك الطَّيالِسى

وهشام الذى يروى عن أبيه هو :

هشام بن عروة بن الزُّبير

كذلك هشام الذى يروى عن يحيى بن أبى كثير هو:

هشام الدَّسْتوائى

● **أما بالنسبة لعمرو:**

فعمرو الذي يروى عنه شعبة هو :

هو عمرو بن مرة

وعمرو الذى يروى عنه الأعمش هو :

عمرو بن مرة أيضًا

وعمرو الذى يروى عنه سفيان بن عيينة هو:

عمرو بن دينار

وعمرو الذى يروى عنه ابن وهب هو :

عمرو بن الحارث

● أما علقمة:

فعلقمة الذى يروى عن عمر بن الخطاب هو :

علقمة بن وقّاص اللّيثى

وعلقمة الذى يروى عن ابن مسعود هو :

علقمة بن قيس النّخعى

● وفى هذا الباب جملة من الفوائد منها:

سالم إذا روى عن أبيه فهو :

سالم بن عبدالله بن عمر

سالم إذا روى عن جابر فهو :

سالم بن أبى الجَعْدِ

● إسماعيل عن قيس هو :

إسماعيل هو ابن أبى خالد

● وقيس هو :

قيس بن أبى حازم

● شعيب عن أنس هو :

شعيب بن الحَبْحَاب

● أبو اليمان عن شعيب هو :

شعيب بن أبى حمزة

● حميد عن أنس هو - فى الغالب - :

حميد بن أبى حميد الطَّويل

● حميد عن أبى هريرة هو :

حميد بن عبدالرحمن بن عوف

● إذا جاء السند مكيًّا وصحابيه اسمه عبدالله فهو :

عبدالله بن عباس

● إذا جاء السند مدنيًا وصحابيه اسمه عبدالله فهو :

عبدالله بن عمر

● إذا جاء السند كوفيًا وصحابيه اسمه عبدالله فهو :

عبدالله بن مسعود

● إذا جاء السند مصريًا وصحابيه اسمه عبدالله فهو :

عبدالله بن عمرو بن العاص

● إذا روى أبو بردة عن عبدالله فعبدالله هو :

عبدالله بن قيس أبو موسى الأشْعَرِى

● إذا روى علقمة عن عبدالله فهو :

ابن مسعود

وهذا فى غالب الأحوال ، والله تعالى أعلم.

س ١٦٠ : ما معنى قول الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في كتابه «تقريب التهذيب»: «من العاشرة أو من الحادية عشرة أو من الخامسة .. ونحو ذلك» في تراجمه للرواة؟

ج ١٦٠ : مراده من ذلك أن هذا الراوى من الطبقة العاشرة ، أو من الطبقة الحادية عشرة ، أو من الطبقة الخامسة، وكتفصيل لذلك نقول:

إن بين رسول الله ﷺ وبين أصحاب كتب السنن تقريبًا من ٢٠٠ ـ ٢٥٠ سنة، فهذه المدة الزمنية بين رسولِ الله ﷺ وبين أصحاب الكتب قسمت تقريبًا إلى عشر طبقات:

● **فالطبقة الأولى هم** : الصحابة.

● **الطبقة الثانية** : طبقة كبار التابعين ، كابن المسيب، والمُخَضْرَمِين كذلك.

والمُخَضْرَمُ : هو من أدرك الجاهلية والإسلام، ولكنه لم ير النبىَّ ﷺ مؤمنًا به، فمن ذلك مثلاً رجلٌ أسلم على عهد رسول الله ﷺ ، ولكنه لم يلتق برسول الله ﷺ لبعد مسافة عنه أو لعذر آخر.

أو رجل كان معاصرًا لرسول الله ﷺ ، ولكنه لم يسلم إلا بعد وفاة رسول الله ﷺ.

● **الطبقة الثالثة** : هى الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن وابن سيرين وهم طبقة روت عن عدد من أصحاب النبى ﷺ.

● **الطبقة الرابعة** : صغار التابعين: وهم طبقة تلى الطبقة المتقدمة جل روايتهم عن كبار التابعين كالزُّهرى وقتادة.

● **الطبقة الخامسة** : طبقة صغرى من التابعين (وهم أصغر من

المتقدمين) ، وهم تابعون ، رأوا صحابيًا أو صحابيين، ومن هؤلاء موسى ابن عقبة والأعمش.

● **الطبقة السادسة** : طبقة عاصروا الخامسة ، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة كابن جريج.

● **الطبقة السابعة** :طبقة كبار أتباع التابعين كمالك والثورى.

● **الطبقة الثامنة** : هى الوسطى من أتباع التابعين كابن عيينة، وابن عُليّة.

● **الطبقة التاسعة** : هى الطبقة الصغرى من أتباع التابعين كيزيد بن هارون والشافعى، وأبى داود الطَّيالسى، وعبدالرزاق.

● **الطبقة العاشرة** : كبار الآخذين عن تبع التابعين ممن لم يلق التابعين كأحمد بن حنبل.

● **الطبقة الحادية عشرة** :الطبقة الوسطى من ذلك كالذُّهْلى، والبخارىّ.

● **الطبقة الثانية عشرة** : صغار الآخذين عن تبع الأتباع كالترمذى وباقى شيوخ الأئمة الستة الذين تأخرت وفاتهم قليلاً كبعض شيوخ النسائى.

وكرسم تفصيلى لذلك:

الفترة الزمنية بين رسول الله ﷺ وأصحاب الكتب

رسول الله صلى الله عليه وسلم

١	الصحابة
٢	كبار التابعين والمخضرمين
٣	الوسطى من التابعين
٤	صغار التابعين
٥	تابعون لم يلقوا إلا صحابيًا أو اثنين
٦	تابعون لم يثبت لهم لقاء أحدٍ من الصحابة
٧	كبار أتباع التابعين
٨	الوسطى من أتباع التابعين
٩	صغار أتباع التابعين
١٠	كبار الآخذين عن تبع الأتباع
١١	الوسطى من الآخذين عن أتباع التابعين
١٢	صغار الآخذين عن تبع الأتباع

س ١٦١ : اذكر عدداً من رجال الطبرى في تفسيره الذين دارت عليهم جملة من الأسانيد مع بيان أحوالهم باختصار؟

ج ١٦١ : أخرج الطبرى - رحمه الله - فى تفسيره عن عدد من الرواة وأكثر عنهم ، وفى حديث كثير منهم ضعف، فأخرج لمحمد بن حميد الرَّازى (ويقول فيه: حدثنا ابن حميد) وهو ضعيف، وأخرج لسفيان بن وكيع (ويقول فيه : حدثنا ابن وكيع أو حدثنا سفيان) وسفيان ابن وكيع قد ضعف بسبب ورّاق السوء الذى كان عنده.

وأخرج - رحمه الله - للمُثَنى بن إبراهيم الآملِى، وللآن لم نقف للمثنى هذا على ترجمة.

وفى أسانيد الطبرى أيضًا (وبكثرة) أبو صالح وهو: عبدالله بن صالح كاتب الليث، والراجح ضعفه.

وفيها أيضًا: محمد بن أبى محمد، وهو مجهول.

وأخرج أيضًا بعض الأسانيد التالفة كما يقول: حدثنى محمد بن سعد قال: حدثنى أبى قال : حدثنى عمى قال: حدثنى أبى، عن أبيه، عن ابن عباس.

فمحمد بن سعد هو: محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية ابن سعد بن جُنَادة العَوْفى ، وهذا إسناد مسلسل بالضعفاء.

❑ ❑ ❑

س ١٦٢ : وجدت لابن مَعين فى راوٍ واحدٍ قولين مختلفين فعلى أى شىء يحمل الاختلاف؟

ج ١٦٢ : إما أن يكون تغير اجتهاده أو يكون هذا مثلاً ضعيفًا حينما

يُسأل عنه بالنسبة لراوٍ آخر أو العكس، كأن يسأل عن رجلين أحدهما ثبت والآخر أدنى منه، فيقول: هذا ثبت ، وذاك ضعيف (أى بالنسبة للأول).

❑ ❑ ❑

س ١٦٣ : عرف المزيد في مُتَّصِل الأسانيد، والمرسَل الخفي؟

ج١٦٣ : قد يجئ الواحد بإسناد واحد من طريقين ، ولكن فى أحدهما زيادة راوٍ، وهذا يشتبه على كثير من أهل الحديث ، ولا يدركه إلا النقاد، فتارة تكون الزيادة راجحة بكثرة الراوين لها ، وتارة يُحكم بأن راوى الزيادة وَهِمَ فيها تبعًا للترجيح والنقد.

فإذا رجحت الزيادة كان النقص من نوع «الإرسال الخفى» ، وإذا رجح النقص كان الزائد من «المزيد فى متصل الأسانيد».

مثال الأول:

حديث عبدالرزاق، عن الثورى ،عن أبى إسحاق، عن زيد بن يُثَيْع بضم الياء التحتية المثناة ، وفتح الثاء المثلثة ، وإسكان الياء التحتية المثناة، وآخره عين مهملة عن حذيفة مرفوعًا: «**إن وليتموها أبا بكر فقوى أمين**» فهو منقطع فى موضعين؛ لأنه روى عن عبدالرزاق، قال: حدثنى النُّعمان ابن أبى شيبة ،عن الثورى، ورُوى أيضًا عن الثورى، عن شريك، عن أبى إسحاق.

مثال الثانى:

حديث ابن المبارك قال: حدثنا سفيان، عن عبدالرحمن بن يزيد: حدثنى بُسْر بن عبدالله قال: سمعت أبا إدريس الخَوْلانى قال: سمعت

واثلة يقول: سمعت أبا مَرْثَد يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها**» فزيادة «سفيان» و «أبى إدريس» وهم، فالوهم فى زيادة «سفيان» من الراوى عن ابن المبارك، فقد رواه ثقات عن ابن المبارك عن عبدالرحمن بن يزيد بغير واسطة مع تصريح بعضهم بالسماع ، والوهم فى زيادة أبى إدريس من ابن المبارك فقد رواه ثقات عن عبدالرحمن بن يزيد عن بُسْر بغير واسطة مع تصريح بعضهم بالسماع.

❑ ❑ ❑

س ١٦٤ : بماذا يُعرف الإرسال الخفى؟

ج١٦٤ : يعرف بأمور منها عدم لقاء الراوى شيخه ، وإن عاصره، أو بعدم سماعه منه أصلاً أو بعدم سماعه الخبر الذى رواه ، وإن كان سمع منه غيره.

❑ ❑ ❑

س ١٦٥ : ما حكم رواية أهل البدَع ؟

ج١٦٥ : يُقبل منهم ما لا يوافق بِدْعَتَهُمْ (ما داموا صادقى اللهجة) أما ما يوافق بدعتهم فيتوقف فيه.

❑ ❑ ❑

س ١٦٦ : اذكر مرتبة هذه الألفاظ عند البخارى : [«سكتوا عنه» ، «فيه نظر» و «مُنْكر الحديث»]؟

ج١٦٦ : هذه أدنى المنازل عند البخارى وأردؤها.

❑ ❑ ❑

س ١٦٧ : ما هى أنواع تَحَمُّل الحديث؟

ج١٦٧ : أنواع تحمل الحديث هى:

١ ـ السَّمَاعُ. ٢ ـ القراءة على الشيخ.

٣ ـ الإجَازة. ٤ ـ المُناولَة.

٥ ـ المُكاتَبة. ٦ ـ الإعْلام.

٧ ـ الوَصِيَّة.

٨ ـ الوجادة (وهى أن يجد حديثًا بخط شخص بإسناده).

❑ ❑ ❑

س ١٦٨ : ما معنى الإسناد العالى والنَّازل؟

ج١٦٨ : الإسناد العالى: هو القريب من رسول الله ﷺ، والنازل: هو البعيد، ثم إن العلو والنزول أقسام، راجع «الباعث الحثيث».

❑ ❑ ❑

س ١٦٩ : متى يصار إلى الحكم بالنَّسْخ؟

ج١٦٩ : لابد أن تتوفر شروط ثلاثة وهى: (المُخَالَفَة ـ عدم إمكان الجمع ـ معرفة التاريخ).

❑ ❑ ❑

س ١٧٠ : من هو المُخَضْرَم؟

ج١٧٠ : هو الذى أدرك الجاهلية والإسلام، ولم يلقَ رسول الله ﷺ مؤمنًا به.

❑ ❑ ❑

س ١٧١ : من هو التابعى؟

ج١٧١ : هو من صَحِبَ الصحابى.

❑ ❑ ❑

س ١٧٢ : من هو الصحابى؟

ج١٧٢ : هو من لَقِيَ رسول الله ﷺ فى حال إسلام الراوى ، وإن لم تطُل صحبته ، وإن لم يروِ عنه شيئًا.

❑ ❑ ❑

س ١٧٣ : من هم العَبَادِلة من الصحابة؟

ج١٧٣ : هم عبدالله بن الزُّبير ، وابن عباس ، وابن عمر ، وابن عمرو بن العاص ﵃.

❑ ❑ ❑

س ١٧٤ : عرف المُؤتَلِف والمُختَلِف؟

ج١٧٤ : هو ما تتفق فى الخط صورته وتختلف فى اللفظ صورته، مثال: سلاّم ، وسلاَم ، عباس وعيَّاش ، غنام وعثّام.

تنبيه:

إذا أردنا الوقوف على رجال الحاكم ـ والدارقطنى ـ والطبرانى وهؤلاء المتأخرين فعلينا بكتب من التى يأتى ذكرها:

١ ـ «العِبَر فى أخبار من غَبَرَ».

٢ ـ «شَذَرات الذهب فى أخبار من ذهب».

٣ ـ «تاريخ بغداد» .

٤ ـ كتب التواريخ بصفة عامة .

٥ ـ «سير أعلام النبلاء» .

□ □ □

س ١٧٥ : اذكر باختصار بعض الكتب الأساسية التى تلزم طالب علم الحديث؟

ج١٧٥ : يلزمه الآتى :

ا ـ كتب السنن وهى ـ باختصار للأهم ـ :

- فتح البارى شرح صحيح البخارى .

«ترتيب محمد فؤاد عبد الباقى»

- صحيح مسلم . «ترتيب محمد فؤاد»
- صحيح مسلم . «شرح النووى»
- سنن أبي داود . «تحقيق عزت عبيد الدعَّاس»
- عون المعبود. «شرح سنن أبى داود»
- تحفة الأحوذى . «شرح سنن الترمذى»
- سنن الترمذى . «تحقيق أحمد شاكر» .
- سنن ابن ماجة . «ترتيب محمد فؤاد»
- سنن النسائى.
- موطأ مالك . «ترتيب محمد فؤاد»
- التمهيد . «لابن عبدالبر»

- مسند أحمد بن حنبل مع فهرست الشيخ ناصر الألبانى .
- سنن الدّارمى.
- مسندالطيالسى.
- المنتخب لعبد بن حميد.
- مسند الشافعى
- مستخرج أبي عوانة.
- المُنْتَقَى لابن الجارود.

وإذا كان موسراً فعليه شراء أى كتاب فى السنة من الكتب ذوات الأسانيد.

٢ ـ كتب الرجال :

- تقريب التهذيب.
- تهذيب التهذيب.
- تعجيل المَنْفَعَة. لابن حجر
- تهذيب الكمال.
- لسان الميزان.
- الكامل فى الضعفاء لابن عدى.
- الضعفاء للعقيلى
- ميزان الاعتدال.
- التاريخ الكبير للبخارى.

- الجرح والتعديل لابن أبى حاتم.
- العبر فى أخبار من غبر . الذهبى.
- تذكرة الحفاظ.
- سير أعلام النبلاء.
- الثقات . لابن حبان.
- تاريخ بغداد.

وكذلك باقى كتب الرجال والتواريخ إن كان موسراً.

كتب البحث والمصطلح

(وستأتى كتب المصطلح فى مراجع البحث)

- تحفة الأشراف.
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث (ولألفاظ القرآن).
- ذخائر المواريث.
- مفتاح كنوز السنة.
- جامع الأصول . (وهو من كتب السنة).
- مفتاح الصحيحين.
- موسوعة أطراف الحديث.
- لبانة القارئ فهرست لصحيح البخارى.
- فهرست مسند أحمد بن حنبل (على الحروف الهجائية) لبسيونى زغلول.

● وكتب الشيخ ناصر الدين الألبانى (بجملتها ففيها خير كثير وبركة فى شتى النواحى).

التفاسير

● تفسير ابن جرير الطبرى.

● تفسير القرطبى.

● تفسير ابن أبى حاتم.

● تفسير ابن كثير.

● تفسير عبدالرزاق.

● التفسير الكبير للرّازى.

● الدر المنثور للسيوطى.

وباقى كتب تفاسير أهل السنة فى حالة الاستطاعة.

كتب الفقه

● نيل الأوطار.

● سبل السلام.

● المغنى.

● المجموع شرح المهذب.

● المحلى.

● المبسوط.

كتب اللغة

● تاج العروس.

- لسان العرب .

كتب النحو

- التحفية السنية .

قطر الندى .

- الألفية .
- مغنى اللبيب .

كتب علل الحديث

- العلل لابن أبى حاتم .
- العلل لأحمد بن حنبل .
- العلل لعلى بن المدينى .
- العلل للترمذى .
- العلل للدارقطنى .
- كتب الضعفاء والمتروكين .

هذه أشياء أساسية مختصرة تلزم طالب علم الحديث ، ويلزمه قبلها أن يخلص العمل لوجه الله .

انتهت الأسئلة

والحمد لله رب العالمين